

سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في البلاد التونسية فيما بين الحربين (1919م- 1939م)، وتأثيراتها السياسية والاجتماعية

The policy of naturalization by French in Tunisia between the two wars (1919AD- 1939AD), and its political and social impacts

د/ العربي إسماعيل¹ د/ معمر العايب

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

laibma2013@gmail.com Ismaillarbi2017@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/10/22 تاريخ القبول: 2022/10/05

الملخص:

أحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على بعض ممارسات الإدارة الفرنسية في البلاد التونسية في إطار سياستها الاستعمارية، وتتعلق هذه السياسة بتجنيس التونسيين بالجنسية الفرنسية ومنحهم صفة المواطنة الفرنسية، على اعتبار أن هذه السياسة (سياسة التجنيس) تهدف إلى زيادة عدد المجندين من التونسيين في الجيش الفرنسي، بالإضافة إلى استنزاف طبقة دون غيرها، تكون هذه الطبقة في خدمة فرنسا تحقيقاً للمشروع الاستعماري، كما أحاول في هذه الدراسة تبيان تأثيرات سياسة التجنيس على النضال الوطني التونسي والحياة الاجتماعية في البلاد التونسية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاستعمارية الفرنسية؛ البلاد التونسية؛ سياسة التجنيس؛ النضال الوطني؛ الحياة الاجتماعية.

Abstract:

In this study, I try to shed light on some of the practices of the French administration in Tunisia within the framework of its colonial policy, and this policy relates to the naturalization of Tunisians with French citizenship and granting them the status of French citizenship, given that this policy (the policy of naturalization) aims to increase the number of Tunisian recruits in the French army, in addition to draining one class alone, this class is in the service of France in order to achieve the colonial project. I also try, in this study, to show the effects of the naturalization policy on the Tunisian national struggle and social life in Tunisia.

Key words: Colonial policy French; Tunisia; Naturalization policy; National struggle; Social life.

مقدمة:

اتبعت السلطات الاستعمارية الفرنسية في البلاد التونسية العديد من السياسات والاستراتيجيات التي كانت تهدف من ورائها إلى فرض سيطرتها المطلقة وإحكام قبضتها على ذلك البلد، وقد كانت سياسة تجنيس التونسيين بالجنسية الفرنسية وإدخالهم في- الحظيرة- الفرنسية أحد أهم تلك السياسات والاستراتيجيات، وهو ما يدفعنا بالبحث في تلك السياسة وتأثيراتها السياسية والاجتماعية كإشكالية للموضوع، والتي نهدف من

¹- المرسل المؤلف

خلالها إلى تبيان معالم سياسة التجنيس والتأثيرات والتداعيات التي تركتها على الساحة السياسية في إطار الحركة الوطنية، زيادة على التأثيرات الاجتماعية من خلال الحراك الذي طبع الحياة الاجتماعية التونسية رفضاً لتلك السياسة.

وفيما يخص الدراسات السابقة، فهناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع التجنيس، لكن من زاوية أخرى، أهمها: التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة خلال فترة الحماية الفرنسية، للباحث محمد بوطيبي.

1- سياسة التجنيس- المصطلح، السياق العام ومشاريع التجنيس:

1-1- التجنيس، إشكالية المصطلح والسياس العام: التجنيس في اللغة من الجُنس، وهو النوع أو الضرب من الشيء، فالإبل جنس من البهائم¹، أما التجنيس في الاصطلاح فهو نيل جنسية بلد ما بعد الميلاد وفقاً لطلب، يرتبط ذلك الطلب بشروط تحددها الدولة التي أريدَ التجنيس بجنسية مواطنيها وهناك فرق بين التجنيس والتجنيس، الأول طوعي أما الثاني إجباري².

الجنسية الأصلية la Nationalité d'origine: هي التي تثبت للفرد منذ ميلاده، وتختلف الدول في الأساس الذي تبنيها عليه، فقد تتحدد على أساس رابطة الدم، وبمقتضاها يكون للفرد جنسية أبيه، أو تتحدد على أساس مكان الميلاد وتسمى رابطة الإقليم وبمقتضاها يكون للفرد جنسية الدولة التي ولد على إقليمها، بغض النظر عن جنسية الأب.

الجنسية المكتسبة la Nationalité Acquisée: هي التي يكتسبها الفرد بعد الميلاد، وتتحدد إما بحكم القانون أو التجنيس أو الزواج أو بضم الإقليم، وتنقسم إلى قسمين هما، الجنسية القانونية- de droit Nationalité وهي انتماء الشخص إلى دولة معينة، والجنسية الفعلية Nationalité de fait وهي انتماء الشخص إلى جماعة معينة، تقوم على أساس اتحاد الدين أو اللغة أو الجنس، وبالتالي هي انتماء الشخص إلى أمة معينة، فالعربي ينتمي بجنسيته القانونية إلى إحدى الدول العربية، ولكنه ينتمي بجنسيته الفعلية إلى الأمة العربية، والألماني ينتمي بجنسيته القانونية إلى ألمانيا، أما جنسيته الفعلية فهي الأمة الألمانية، أما التشريعات الفرنسية التي عُرِضت على التونسيين في شكل مشاريع وقوانين لاكتسابهم صفة المواطنة الفرنسية فقد كانت مشروطة بالتخلي عن الأحوال الشخصية وهو ما جعل المسألة بالنسبة لهم (التونسيين) مسألة انتماء عربي- إسلامي³.

وتعتبر مسألة التجنيس من المسائل التي راهنت عليها إدارة الاستعمار الفرنسي، اعتباراً من أهمية العنصر البشري في عملية الاستيطان، من منطلق أن الاستعمار الذي ينقصه الاستيطان هو مجرد استعمار صوري، وعلى هذا الأساس عملت إدارة الحماية الفرنسية في البلاد التونسية جاهدة على زيادة عدد الفرنسيين في المنطقة قصد مواجهة المد الإيطالي، حيث لجأت إلى توطين الأوربيين ومنحهم الجنسية الفرنسية من مالطيين وإسبان وإنجليز ويهود، بالإضافة إلى تجنيس التونسيين أهل الأرض⁴.

هذا، وقد كان الشرك المنسوب للشعب التونسي، شركاً هائلاً من خلال محاولة- استنزاف- المواطنين التونسيين، من أجل أن يزداد عدد الفرنسيين في تونس⁵، وعلى هذا الأساس، كانت مرغبات التجنيس بالجنسية الفرنسية كثيرة⁶ من أجل ضمان تفوق الجالية الفرنسية في البلاد التونسية التي هُددت من طرف الإيطاليين⁷، وأمام تصاعد المد الإيطالي الذي تزايد بأعداد كثيرة في تونس، ارتأت إدارة الحماية الفرنسية صياغة قانون التجنيس الصادر في 1923م⁸، والقاضي بمنح الجنسية الفرنسية للتونسيين الراغبين في ذلك، ولم تكف

بهذا الحد، بل قدمت مجموعة من الإغراءات أهمها التلث الاستعماري، أي يصبح الموظف التونسي يتقاضى ثلث مرتبه بالإضافة إلى مرتبه الأصلي⁹.

1-2- مشاريع التجنيس: لم تكتفِ سلطُ الحماية¹⁰ الفرنسية بتونس بضرب العقيدة الإسلامية من خلال عقد المؤتمر الأفخارستي¹¹ بقرطاج ما بين 07 إلى 11 ماي 1930م، والذي كان يهدف إلى تنصير التونسيين، بل تعدته إلى محاولة طمس الهوية التونسية بمحو الشخصية الوطنية، وهذا باتباع سياسة الترغيب في الحصول على المواطنة الفرنسية عبر التجنيس¹²، من خلال وضع تسهيلات للحصول على صفة المواطنة الفرنسية¹³.

حيث سطر الفرنسيون سياسات واستراتيجيات للقضاء على القومية التونسية والشخصية الوطنية في البلاد التونسية، بعد محاولة إقناع وزارة الخارجية الفرنسية بالعمل بقانون 20 ديسمبر 1923م، والذي يقضي بمنح الجنسية الفرنسية للتونسيين¹⁴ الذين يطلبونها مقابل شروط -هزيلة-، في ظل مجموعة من التحفيزات التي قدمتها¹⁵.

والحقيقة أن فتح باب التجنس أمام التونسيين، أُريدَ به سلخ التونسيين من جنسيتهم¹⁶ وهويتهم ولغتهم ودينهم، الأمر الذي جعل بعض ضعاف النفوس يدخلون في البوتقة الفرنسية ويهللون ويكبرون لفرنسا-الحامية- ونظامها الذي لم يكن في الحقيقة إلا نقمة وويلات على البلاد التونسية¹⁷.

فمشروع التجنيس في ظاهره، لا يجبر أحدا عن التخلي على جنسيته، ولكنه في الباطن فتنة ويصعب على ضعاف العزائم في هذا الصدد المحافظة على قوميتهم، فالمتجنس يعامل معاملة فريدة عن غيره في كل شيء، في التوظيف وفي الراتب وفي الوصول إلى كل ما يرغب فيه، أما غيره فمهضوم الحق مهان، لا يبلغ الوظائف السامية مهما كانت قدرته وأمانته (في نظر المتجنس وفرنسا طبعاً)¹⁸.

فإدارة الحماية رغبت في التجنس عبر منح الجنسية دون شروط، ومن خلال ذلك يتساوى راتب التونسي مع راتب الفرنسي، كما يتمتع المتجنس بما يتمتع به الفرنسيون من منافع وحقوق، على اعتبار أنه أصبح أحد المواطنين الفرنسيين، وعليه، يصبح المتجنس مع -الغالبين لا المغلوبين- وهنا، قامت حملة عدائية ضد المتجنسين، ذلك أن عليهم الإعلان صراحةً عند طلبهم للجنسية الفرنسية، خروجهم عن الشرع الإسلامي وقبولهم للقانون الفرنسي، وهذا عدوٌّ طوعيٌّ عن أحكام الإسلام وخروجٌ علنيٌّ عن دائرته، وبالتالي تنطبق عليهم الآية الكريمة¹⁹: ﴿أَقْتُونُونَ بَبَعْضِ الْكُتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (البقرة: 85)²⁰.

بناء على هذه الاعتبارات، ومن أجل خلق شرخ في الوحدة الوطنية التونسية، تم صياغة قانون إميل مورينو- Emile Morinaud (نائب مقاطعة قسنطينة بمجلس الأمة سابقاً) الخاص باكتساب الجنسية الفرنسية²¹ والموافق عليه من طرف مجلس النواب في 12 جويلية 1923 ومجلس الشيوخ 20 في ديسمبر 1923، وهذا اعتباراً من التشجيع على التجنيس والتنصير معاً²².

ولم تقف سياسة الحماية في تونس بصدد هذه السياسية التي ترمي إلى نوبان المجتمع التونسي في الإطار الفرنسي بتقديم التحفيزات فقط، بل رأت أن أحسن طريقة في سبيل ذلك هي استصدار فتوى من كبار مشايخ الإسلام في البلاد التونسية²³، وكل هذا في إطار السياسة التي تهدف إلى زيادة عدد الفرنسيين في تونس والذي بلغ 2062212 فرنسياً سنة 1907م، بزيادة سنوية بلغت 32818 فرداً²⁴.

هذا، وقد كان بطل مسألة التجنيس هو دائماً إيميل مورينو، فقد طلب من وزير الخارجية الفرنسية ريمون بوانكاريه أن يستحث الحكومة الفرنسية على إشهار حملة لفائدة تجنيس التونسيين بالجنسية الفرنسية، حتى يزداد عدد الفرنسيين في البلاد التونسية، وقد وعد بوانكاريه بذلك²⁵.

ولعل فتح الباب أمام تجنس التونسيين أفراداً، قد ارتكز على سياسة الفرنسيين القاضية بتنصير المحيط التونسي ونشر المسيحية في الأوساط التونسية، وهذا بالعودة إلى مجريات المؤتمر الأفخارستي²⁶، وهي السياسة التي مُنبتت بالفشل الذريع بعد تصدي التونسيين لها، وعليه، حاولت فرنسا القضاء على الهوية والقومية في تونس²⁷.

وكمحاولة من سلط الحماية الفرنسية لمغالطة التونسيين وذر الرماد في أعينهم²⁸، قامت بمنح الجنسية الفرنسية للفرنسيين الذين تخلوا عن جنسيتهم ثم رغبوا في التجنس بها من جديد، بالإضافة إلى التسهيلات التي منحت للأجانب²⁹ المقيمين في تونس من أجل التجنس بالجنسية الفرنسية وذلك بالعودة إلى القرار المؤرخ في 28 فيفري 1928م³⁰.

ومع أواخر 1932م، بدأت الحوادث الناتجة عن مسألة التجنيس³¹ إذا اعتبر الشعب كل من يتجنس بالجنسية الفرنسية مارقا كافرا، وليس له الحق في الدفن في مقابر المسلمين، فتعددت الحوادث العنيفة كلما مات مسلم متجنس، في ظل استصدار سلطات الحماية لفتوى من طرف أكبر السلطات الدينية في تونس، تقضي بالتجنس دون التخلي عن الأحوال الشخصية³².

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه في ربيع 1933م انفجرت قضية التجنيس، مما أدى إلى ازدياد الأوضاع سوءاً في البلاد التونسية، وأمام تصاعد الغضب الشعبي ارتأت سلط الحماية تعيين مقيم عام جديد هو مارسيل بيرطون³³ Marcel Peyroton، الذي وصل إلى البلاد التونسية يوم 8 أوت 1933م ليجدها في وضع ينذر بالانفجار الحتمي³⁴.

2 تأثيرات التجنيس على الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد التونسية:

2-1- تداعيات سياسة التجنيس على العمل الوطني التونسي: لعل نقمة التجنس كانت نعمَةً!، فالدعوة إلى التجنس لم تكن لثَمَرٍ دون خلق استجابات متتالية، من مواقع اجتماعية وفكرية متنوعة داخل صفوف الحركة الوطنية، فالأهمية التي أبدتها إدارة الحماية لموضوع التجنس في تونس ضمن استراتيجيتها، هي تلك التأويلات التي قدمها منظرو الاستعمار عند قراءتهم للنصوص المنظمة للتجنس ولتطبيقاتها الإدارية والسياسية³⁵.

بدايةً، كشفت قضية دفن المتجنسين التي نشبت في بنزرت، عن شذو العزائم للنضال الوطني، وعن وسيلة عمل هي من النجاعة بمكان في تعبئة السكان التونسيين، فقد كشفت عداء التونسيين للمتجنسين مدى تشبثهم بدينهم، كما أن فتوى مفتي بنزرت كانت بمثابة المرجع الأدبي والديني الذي ساعد على التعبئة الشعبية ضد دفن المتجنسين ونظام الحماية معاً³⁶.

فما كاد أن يوضع مشروع التجنيس على بساط المناقشة بالدوائر الرئيسية العليا بباريس وتقع مصادقة مجلس النواب عليه، حتى ارتاعت الأمة التونسية لهذا النبأ وانزعج الرأي العام³⁷، اعتباراً من أن الأمر هو مساس بحياة الأمة التي جعلتها الإجراءات السياسية الأخيرة تترقب بعين الحذر³⁸.

وفي هذا الصدد، شكلت مسألة التجنيس هذه امتحاناً عسيراً، دخله الشعب التونسي وأخرس المبطلين بفضل نخبة من شبابه الذي لَطَّالماً اعترز بهويته وانتمائه، وقد كان في مقدمتهم المحامي الحبيب بورقيبة³⁹، والذي كان المحرك الرئيسي من أجل الوقوف أمام حملات التبشير والتنصير لرد الاستعمار وسياسته، من

منطلق أن سياسة التجنيس تساهم في توطيد دعائم الحماية، لاسيما وأن تلك السياسة قد مَسَّت شريحة من السكان فقط⁴⁰، وندد الدستوريون بهذه السياسة كونها تهدف إلى اضمحلال الشعب التونسي بالقضاء على شخصيته⁴¹، كما أشاروا إلى أن جنسية المسلم تمتزج مع دينه، خاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، وأن تغيير الشخصية هو تغييرٌ للدين⁴².

وعلى هذا الأساس، اعتبر الدستوريون أن المتجنس مرتدٌ ولا دين له⁴³، وبذلك تسقط من جهته جميع أحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب عزله تماما عن المسلمين، فلا يجب الاقتراب منه، ولا يمكنه أن يرث مسلما، أو أن يُنْقَلَ إليه إرثٌ، كما لا تجب عليه صلاة الجنائز ولا يدفن في مقابر المسلمين⁴⁴. وبالموازاة مع ذلك، قام الدستوريون بحملة توعية واسعة من أجل فتح أعين التونسيين والتعريف بمخاطر سياسة التجنيس وذوبان عناصر الشخصية التونسية في-أمة- لا دين ولا ملة لها، وقد استعمل هؤلاء الصحافة لتتوير الرؤى للتونسيين من خلال العديد من المقالات التي توضح وضع المتجنس أولا، والسياسة الخبيثة للفرنسيين ثانيا⁴⁵.

وعلى هذا الأساس، قرر الشعب التونسي مقاطعة المتجنسين وعدم التزاوج منهم، وقد نجحت هذه المقاطعة نجاحا كبيرا أدى إلى التقليل من عدد الذين حاولوا التجنس، ثم انقطاعه نهائيا، وبالتالي، سجلت الحركة الوطنية التونسية انتصارا كبيرا على سياسة الإدماج الفرنسي⁴⁶.

كما عالج مسألة التجنس مجموعة من الوطنيين التونسيين كُلٌّ حسب رأيه، فنجد أن الشيخ الطاهر الحداد⁴⁷ قد ناقش قانون التجنس الصادر في 1923م في مقال له نحو قوله: "قانون التجنس الذي جاء به الفرنسيون ليصير التونسيين فرنسيين، يتناقض مع معاهدات الصلح والمودة التي وقع تأكيدها وتحديدها فيما يسمى بمعاهدة باردو...، فتلك المعاهدة بقيت حبرا على ورق"⁴⁸.

ولعل المتمعن في سياسة سلط الحماية الفرنسية عبر محاولات تجنيس المحيط التونسي، يستشف أن السياسة التي اتبعتها تتركز في هدفين تمخض عنهما انقسام التونسيين، فكان انقسام الشعب التونسي انقساماً، أريد منه خلق طبقة متميزة تسود قرارات الحكومة وتحضى بمجموعة من الامتيازات تكون متساوية مع الأوروبيين، وطبقة ضعيفة مستغلة مضطهدة ومحرومة⁴⁹.

وعلى هذا الأساس، هبَّت تونس لمقاومة حركة التجنيس والمؤتمر الأفخارستي مقاومة شديدة، ولقد كان مفهوم النضال لدى الوطنيين التونسيين مفهوما إسلاميا، أي أنه اتخذ طابعا دينيا، على اعتبار أن العمل على تحرير البلاد من المستعمر، هو جزء من رسالة الدعوة الإسلامية إلى الحرية والقيام بنهج الإسلام في بناء المجتمع، ولذلك فقد كان مُعارضاً للنموذج الاستعماري⁵⁰.

وبالتالي لم يكن التجنيس إلا حلقة من سلسلة طويلة للسياسة التقليدية التي تجري عليها أوراها وفي طبيعتها فرنسا - للقضاء- على الكيان الإسلامي⁵¹، فهي تريد اختصار الوقت وانتهاز الفرص في سياستها، حتى تتمكن في وقت وجيز من صنع ما لم تستطع عليه الدول الأخرى في مئات السنين عبر القضاء على الشخصية الإسلامية، مستصدرين في ذلك فتوى لتجنيس التونسيين⁵².

ولعل الوطنيين التونسيين قد أدانوا وبشدة موقف رجال المجلس الشرعي⁵³، ورفضوا شروط التوبة التي حددتها الفتوى، هذا وقد اعتبر هؤلاء الوطنيون أنه يتوجب على من أراد حقاً العودة إلى المجموعة الإسلامية أن يتخلى عن الجنسية الفرنسية فعلاً لا قولاً، وهذا ما نبهوا إليه في جريدة التونسي في مقالها الداعي إلى إعلان المتجنس عن توبته، وأن يتطابق ذلك مع أفعاله وألا يرجع التائب أبداً إلى ذلك الفعل، وعليه أن يصلح ما يجب إصلاحه⁵⁴.

هذا وقد ندد الوطنيون بالمانورة التي أدت إلى استصدار الفتوى⁵⁵ بصفة عامة، وبطريقة توظيف السلطات الاستعمارية للدين، وهو ما يشكل مساساً خطيراً بمعتقدات الشعب التونسي، بالإضافة إلى مؤاخذة العلماء ولومهم على تلك الفتوى⁵⁶ التي كانوا يهدفون من ورائها ترضية فرنسا⁵⁷. وعليه، اعتبر الدستوريون فتوى التجنس مساندة لسلط الحماية، اعتباراً من أن تلك الفتوى قد سهلت من مهمة الحكومة، كما أدانوا بشدة موقف المجلس الشرعي، الأمر الذي أظهر موقف المفتين في تونس بمظهر الخونة للدين والوطن، وهو ما أشارت إليه الصحافة التونسية في عديد المقالات⁵⁸، وقد قابل الوطنيون مسألة التجنيس كما بينته أعلامهم في الصحافة، بنوع من الثبات وقوة الشكيمة، وأعلنوا ثباتهم ولو تم نفيهم ولو ذاقوا كل أنواع التنكيل وألوان التعذيب⁵⁹، حيث عقد حزب الدستور مؤتمره العام⁶⁰ وانضم إليه نُشطاء جدد لم يكونوا فيه من قبل، وخرج المؤتمر بقرارات- خطيرة- اعتباراً من أن سياسة المشاركة قد زالت، وألا مطلب لهم سوى الاستقلال⁶¹.

وهنا، نقف عند شيئين أساسيين ساهما في تطور النضال الوطني التونسي⁶²، الأمة التونسية بمفهومها القريب والأمة الإسلامية بمفهومها البعيد، فمفهوم الأمة التونسية كان فاعلاً في عقول النخبة الثقافية والاجتماعية المتصلة بالعالم العصري، أما مفهوم الأمة الإسلامية فكان راسخاً في أذهان الجماهير الشعبية⁶³، وعليه فقد استند النضال الوطني إلى الجهاد الديني والعكس⁶⁴.

وأمام إقرار اتباع فرنسا لسياسة لا تتماشى مع الظروف السياسية آنذاك، عمدت على إقامة مقابر للمتجنسين ومحاولة القضاء على المعارضة، وبالموازاة مع ذلك، قامت إدارة الحماية الفرنسية بإصدار أمرين عليّين في 6 ماي 1933م، أُعْتُبِرَا "بمثابة الأوامر الاستثنائية العاتية" التي فتحت الباب أمام الرقابة الإدارية، وسلّطت كل الوسائل الزجرية على الصحافة⁶⁵.

وبهذا، تكون سنوات العشرينات والسنوات الأولى من الثلاثينات قد مرّت بين يأسٍ وقنوطٍ (بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وتدايعاتها، بالإضافة إلى الجفاف والقحط)، مما دفع بالفرنسيين إلى مواصلة جبروتهم وطغيانهم، وبين مشاحنات ومنازعات ازدادت واتسعت رقعتها عند الوطنيين، ما أدى إلى خلاف كبير⁶⁶ داخل الحزب على أنه أمر طبيعي بين قدامى ومحدثين⁶⁷.

وفي خضم تصاعد النضال الوطني وتزايد القمع الاستعماري، كان لا بد من تحقيق نوع من - التقارب- بين مختلف الاتجاهات في حزب الدستور، وعليه عقد الحزب مؤتمره العام يومي 12 و13 ماي 1933م في العاصمة تونس، وكان من أبرز قراراته أن يضم إلى صفوفه في اللجنة التنفيذية كل من محمود الماطري، الحبيب بورقيبة والطاهر صفر⁶⁸ ومحمد بورقيبة⁶⁹ والبحري قيقة⁷⁰، اعتباراً من النشاط الكبير الذي قام به هؤلاء.

2-2- التجنيس وتأثيراته وتدايعاته الاجتماعية: من المعلوم أن قضية التجنيس في البلاد التونسية

قد شغلت بال المفكرين أكثر من أيّ مسألة وُضعت على بساط البحث من تاريخ تكوين الحركة الفكرية في البلاد التونسية، وعلى هذا الأساس، فقد صبّ المفكرون التونسيون نظرهم على هذه المسألة، والتي أسالت الكثير من الحبر ونالت نصيبها من النشر، وعلى المستويين الداخلي والخارجي.

ومن هذا المنطلق، فقد لقيت مسألة التجنيس معارضة أعربت عن ثبات تاريخ الأمة التونسية واستقرار جنسيتها في نفوس التونسيين كافة، فمنذ مصادقة البرلمان الفرنسي عن تعميم التجنيس في تونس، ظهر من العموم انزعاج يدل عن نفورٍ واستنكارٍ ساهم في نشاط الصحافة، حيث تناولته رغم اختلاف مشاربها، فشحت معظم أعمدها بما يُوضّح سوء مغبته، بالإضافة⁷¹.

سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في البلاد التونسية فيما بين الحربين

ففي ظل التزايد الهائل لعدد الوافدين- الإيطاليين على تونس بالمقارنة مع الفرنسيين، رغم تعدد الإجراءات المتخذة في ذلك من تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس⁷²، وكمحاولة من سلط الحماية الفرنسية بالمنطقة، للتصدي لذلك الخطر المحدق بمصالحها في البلد، فإنها قامت بإقرار قوانين التجنيس المختلفة قصد التصدي للمد الإيطالي⁷³.

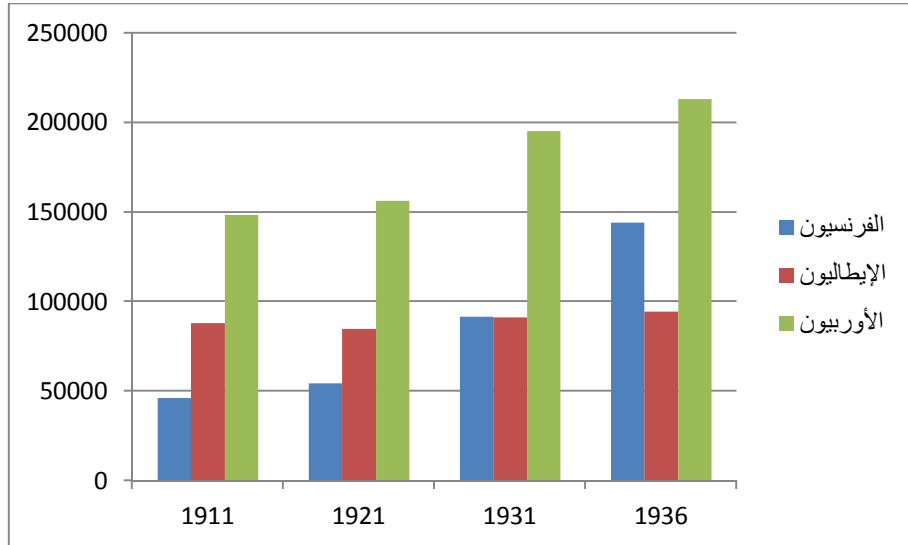
الجدول رقم (1): مقارنة- للوافدين- الإيطاليين والفرنسيين ببقية الأوربيين⁷⁴:

السنة	الفرنسيون	الإيطاليون	الأوربيون
1911م	46044	88082	148476
1921م	54476	84799	156115
1931م	91427	91178	195293
1936م	143977	94289	213205

المصدر:

Amira ALEYA SGHAIER, la droite Française en Tunisie entre 1934 et 1946, édition- Institut supérieur d'histoire du mouvement national, Tunis, 2004, p 17.

وللتوضيح أكثر نمثل معطيات الجدول في الأعمدة البيانية الآتي:



أعمدة بيانية تمثل عدد الوافدين الأوربيين- بصفة عامة- بالمقارنة مع الإيطاليين والفرنسيين- بصفة خاصة-

من خلال الرسم البياني الذي بين أيدينا، نلاحظ ارتفاع عدد الأوربيين- بصفة عامة- المقيمين في البلاد التونسية، وما يهنا هنا أن عدد الفرنسيين كان أقل بالمقارنة مع الإيطاليين قبل سنة 1930م، وربما يرجع ذلك إلى موقع إيطاليا القريب من تونس، كما أن هذا العدد كان في تطور مستمر، ولكن بعد 1930م نلمس ارتفاعا لعدد الفرنسيين الذي- جاوز- عدد الإيطاليين، ولعل السبب في ذلك هو محاولة فرنسا التصدي ضد للزحف الإيطالي.

وبالعودة إلى القرارات التي مُنحت بموجبها الجنسية الفرنسية للتونسيين، في إطار السياسة الرامية إلى القضاء على القومية العربية والهوية العربية التونسية إلى فترة ما بعد الحماية، فإننا سنبدأ مع القانون الذي سنته في هذا الصدد والمؤرخ في 26 جوان 1889م⁷⁵.

وفي هذا الصدد، فقد سنّت سلط الحماية الفرنسية مجموعة من القوانين نذكر منها قوانين 1910م، 1920م، 1921م، وقانون 1923م...، وغيرها من القوانين التي تهدف إجمالاً إلى تسهيل إجراءات الحصول على الجنسية الفرنسية، وبالتالي إقحام البلاد التونسية في وضع - مماثل - للوضع الجزائري - اعتباراً من محاولة الإلحاق في إطار سياسة الإدماج-⁷⁶.

وفي السياق نفسه، نجد من أبرز القوانين قانون 1920م الذي هدف إلى الحد من تأثيرات الحركة الوطنية التونسية، وذلك بمحاولة استقطاب المناضلين والعناصر التونسية المثقفة التي يمكن أن تتعاطف معها، وهذا من خلال ترغيبها في الحصول على الجنسية الفرنسية، ولأنّ عرف النشاط الدستوري فتوراً، فإن هياكله سرعان ما استفاقت مع صدور القانون، ولكن الوطنيين التونسيين استغلوا ذلك في شن حملة صحفية ضد الإدارة الاستعمارية⁷⁷ والتي عمدت حتى إلى استصدار فتوى بأن الخوض في المسألة (التجنس) لا يتعارض مع الدين الإسلامي، وهذا كمحاولة منها لتُمويه التونسيين⁷⁸.

وعليه، كان مشروع التجنيس⁷⁹ كسائر المشاريع الفرنسية، الهادفة إلى الانتقام من التونسيين الذين نظموا حركة الدفاع التي جاءت على إثرها الهدنة التي أخرجوا بها إدارة الحماية، اعتباراً من تمسك التونسيين بدينهم الذي ظل المتنفس الوحيد في ظل عدم وجود هيئة تحميهم، كما أنه لا قانون أساسي لهم يحتجون به لأنفسهم غير العهود الفرنسية التي أمضى عليها الباي⁸⁰.

ومن المحقق أن فرنسا قد فكرت في التساهل مع المتجنسين المسلمين⁸¹ حين رأت المد الإيطالي مُهدداً لنفوذها في هذا البلد، وما ساهم في ذلك العدلية التونسية التي أصبحت في يد الفرنسيين، بمن فيها مدير العدلية ونائبه، ونواب الحق العام في جميع المجالس العدلية، الذين عملوا ما في وسعهم من أجل تجنس التونسيين⁸²، كما قامت إدارة الحماية بتشجيع الفرنسيين على الهجرة إلى تونس بعد أن وضعت أمامهم كل المغريات، ولما كانت إيطاليا أقرب إلى تونس من حيث الموقع وأن الإيطاليين أقدم من الفرنسيين في المنطقة، فإنها تعرضت إلى هجراتٍ من كلا البلدين، وبالتالي كان عدد المهاجرين بالآلاف، بالإضافة إلى الذين تجنسوا، وهو الأمر الذي شكّل كياناً يقف أمام الوطنيين⁸³.

وبالإضافة إلى الإيطاليين والفرنسيين المهجّرين، منحت إدارة الحماية الفرنسية الجنسية لليهود التونسيين⁸⁴، وكل ذلك في إطار سياستها الرامية التي هدفت من ورائها إلى استعمال الأجانب كقوة ضاغطة، وذلك بصدد تكوين حزام بشري تطوّق من خلاله التونسيين، وتقف به في وجه شعار "الريادة لأصحاب الأرض" في ظل تجنيس التونسيين طبعاً⁸⁵.

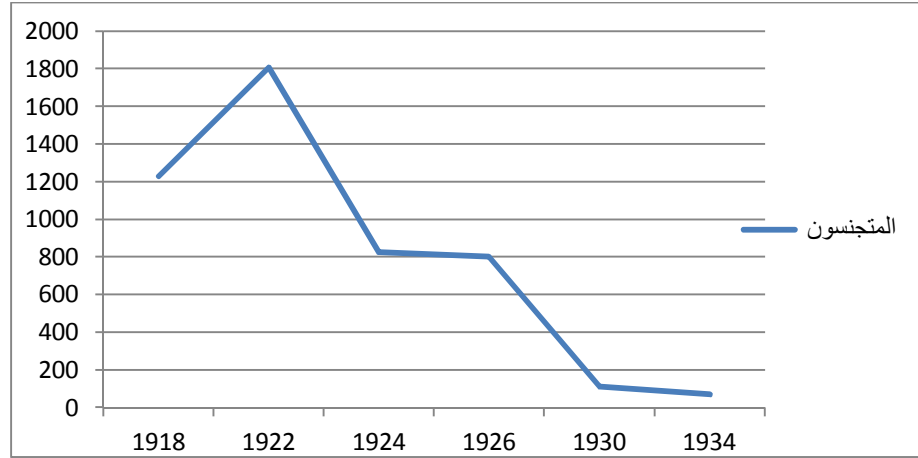
والجدول رقم (2): يوضح لنا عدد التونسيين الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية في فترة ما بين الحربين

(1919م - 1939م)

السنة:	1918	1922	1924	1926	1930	1934	1938
المتجنسون	1230	1807	826	801	110	70	53

المصدر: محمد كراغل: صحيفة الشهاب وقضايا المغرب العربي 1925م- 1939م، رسالة ماجستير في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005- 2006، ص ص 233- 234.

ولنا أن نُحوّل قيم الجدول إلى منحنى بياني قصد التوضيح أكثر:



منحنى بياني يمثل تراجع عدد المتجنسين في تونس فيما بين 1918-1938

من خلال المنحنى، نلاحظ أن عدد المتجنسين في فترة ما بين الحربين قد تراجع، وهذا راجع إلى نفور التونسيين من تلك السياسة التي جاءت بها فرنسا بالموازاة مع فتاوى التجنيس الصادرة ولعل البعض الذي بقي يرغب في الجنسية الفرنسية هم من اليهود، كما أننا نلاحظ أنه وبعد سنة 1924م بالضبط قد تراجعت نسبة تجنس التونسيين⁸⁶.

مما لا شك فيه أن التجنس يمثل خطراً سياسياً، على اعتبار أنه يمس بالذات السياسية مساساً كبيراً، وذلك من منطلق أن معاهدة الحماية (معاهدة باردو) قد اعترفت بالسيادة الداخلية، وبيّنت أن غاية التجنس هي زيادة عدد الفرنسيين للتغلب على- الأهالي-⁸⁷ وهو ما سيجعل عدد التونسيين يتناقص، وبالتالي، يعتبر ذلك مساساً بسلطة الباي الذي رأى بأن عدد رعاياه يتناقص⁸⁸.

وعلى هذا الأساس، كان وقع إباحة التجنيس على الشعب التونسي أمراً شديداً الهول عليهم، حيث أنهم يرونه أمامهم كفتح باب- الانقراض- أمام التونسيين، الداخل فيه لا يرجع، وهكذا يتم الفناء عن قصرٍ أمدٍ أو عن طولٍ فيه، فتحرك التونسيون مطالبين بصدّ ذلك الباب، وردّ هذا التيار الذي يعتبر تهديداً صريحاً وضرباً للهوية الوطنية التونسية⁸⁹.

وعليه، فقد أحدث موضوع التجنس لدى التونسيين حيرة كبيرة مما دفع الناس للاستفسار في حكم التجنس⁹⁰ حتى يكونوا على بينة من أمر ربما يقع بينهم فيعلمون حكم الله فيه⁹¹، وبما أن التونسيين قد رأوا خطر تلك المسألة ومساسها بالدين، ولذلك كان خشية هؤلاء على اللبس في دينهم أكبر⁹²، وبالتالي فقد دعا هؤلاء إلى اجتنابه مصداقاً للآية: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: 104)⁹³.

وفي هذا الصدد، وأمام- فشل- سلط الحماية الفرنسية لتجسيد مبدأ الفرنسية في البلاد التونسية كما تراه هي، فإنها سلكت طريقاً آخر موازٍ لسياسة التجنس في إطار ما يعرف بسياسة المشاركة حيث أنه يمكن للتونسي أن يصبح مواطناً فرنسياً دون التخلي عن أحواله الشخصية وبالتالي يجمع التونسي هنا بين المواطنة الفرنسية والمحافظة على أحواله الشخصية، ومما لا شك فيه أن الإدارة الفرنسية أرادت من هذه السياسة اجتثاث نخبة المجتمع التونسي⁹⁴.

ولعل حكومة الحماية قد كان في وسعها فيما ظهر أن تتخذ وسائل أخرى من غير التجنيس، تكون أكثر فائدة لنفوذ فرنسا في البلاد التونسية، وكان من شأنها أيضا نظرا للتشويش السائد على الفكر الظالم ولذعر القلوب أن تأتي على توسعة أنواع التسليات مقابل الفوائد التي تسعى وراءها.

وعليه، فإن مسألة التجنيس التي جاءت بها إدارة الحماية الفرنسية على المسلمين في البلاد التونسية كانت أعظم أثر⁹⁵، والدليل على ذلك أن المسألة قد بلغت أطراف العالم، وأسالت الكثير من الحبر في صحف الدول العربية والأعجمية، وبلغ الأمر أقاصي الأرض وأدانيها⁹⁶.

وكما سبق الذكر، فإن قضية التجنيس كانت امتحانا عسيرا مرَّ به الشعب التونسي، وكفاح فيه هؤلاء بفضل نخبة من شبابه الحر- جمعية الشبان المسلمين- والمعتز بقوميته العربية الإسلامية فكان لا بد من الوقوف إلى آخر رمق في الحياة أمام حملات التبشير والتنصير لرد المعتدين على أعقابهم، وكان ذلك الرد دليلا على بدء حركة مباركة ستنمو مع الأيام وتحقق الانتصارات⁹⁷.

وبالتالي، مثلت قضية التجنيس منعرجا حاسما وخطيرا في تاريخ الكفاح المتواصل التونسي، من أجل الحفاظ على أهم مقومات الشخصية التونسية العربية المسلمة⁹⁸ وحافزا قويا لتحريك السواكن وإيقاظ الضمائر، لدرء ما أضحت به أصالتها مهددة من أخطار ذوبان الكيان وضمحلالات الذات⁹⁹.

وبالموازاة مع سياسة الحماية الفرنسية الرامية إلى إلقاء التونسيين في غيابات التجنيس، فإن التونسيين قد ردوا في كثير من المناسبات على هذه السياسات¹⁰⁰، ومما نجد من رد هؤلاء محاولة الشبان المسلمين التصدي لذلك من خلال محاولة تنوير العقول وإزالة الغموض واللبس، على اعتبار أن التونسيين مسلمون، ينتمون إلى أمة عريقة هي أمة الإسلام¹⁰¹.

ومما لا شك فيه أن مسألة التجنيس قد كانت الشغل الشاغل للفكر العام الإسلامي في البلاد التونسية، على اعتبار أن المسألة قد مسَّت بشخصية الشعب التونسي الذي أبقى التضحية بتلك الشخصية، وكفاح من أجلها ببرقيات الاحتجاج ونشريات ومقالات الصحف، ومقابلة ممثلي السلطات الفرنسية من جهة (عميد فرنسا) والتونسية من جهة أخرى (الباي)¹⁰².

خاتمة:

في ختام دراستنا لموضوع سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في البلاد التونسية، وتأثيرات تلك السياسة على النضال الوطني والحياة الاجتماعية التونسية، نخلص إلى النتائج الآتية:

- اتبعت سلطات الحماية الفرنسية في البلاد التونسية العديد من السياسات والاستراتيجيات التي حاولت من خلالها السيطرة على المنطقة وترسيخ أقدامها، وقد مثلت سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية أحد أهم السياسات الاستعمارية الفرنسية في البلاد التونسية.

- جاءت سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في البلاد التونسية وفقا للعديد من القوانين والقرارات والمراسيم التي ترخص أو تسهل على التونسي الدخول في - الحظيرة- الفرنسية.

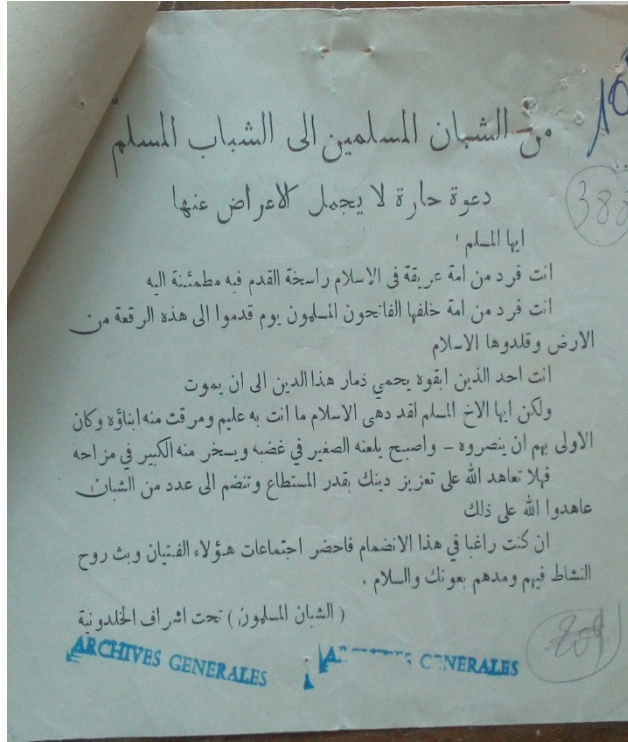
- لم تكن سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في البلاد التونسية إدماجا، بل كانت إخضاعا، وهذا من منطلق ما جاء في القوانين التي تخول للتونسي التجنيس، حيث كان الشرط الأساسي لنيل صفة المواطنة الفرنسية هو التخلي عن الأحوال الشخصية، كما أن معاملة من تجنسوا تختلف اختلافا كبيرا عن المواطنين الفرنسيين، ولم يكن لهم من الحقوق والمزايا ما كان للفرنسيين، وعلى هذا الأساس ظل هؤلاء (من تجنسوا) رعايا في نظر فرنسا، كما يمكن القول أنهم بقوا مواطنين من الدرجة الثانية.

- لم يَلَقَ مشروع التجنيس (سياسة التجنيس) تجاوبا كبيرا من طرف التونسيين - باستثناء النخبة المتفرنسة- على اعتبار أن القانون قد منح الجنسية الفرنسية شريطة التخلي عن الأحوال الشخصية، والتي مثلت المتنفس الوحيد للتونسيين المسلمين، بالإضافة إلى أن المجتس قد أُعْثِرَ كافرًا مارقًا خارجاً عن الدين، في ظل نظرة المجتمع لهؤلاء الذين تخلوا عن أحوالهم الشخصية وتجنسوا بالجنسية الفرنسية، والتي وُصِفُوا من خلال ذلك بأفبح الأوصاف وأبشع الألقاب.
- أثرت سياسة التجنيس على الحياة السياسية في البلاد التونسية وهذا من منطلق الحراك الذي أحدثته تلك السياسة، بالإضافة إلى نشاط الوطنيين التونسيين في هذا الصدد.
- أثرت كذلك سياسة التجنيس على الحياة الاجتماعية التونسية، اعتبارا من أن المسألة قد شغلت حيزا كبيرا من اهتمام التونسيين، وهذا من منطلق أن قضية التجنيس تخص قيم المواطنة والقومية والانتماء العربي والإسلامي، بالإضافة إلى ما في المسألة من مساس للشخصية القومية والإسلامية.

ملاحق:

ملحق 01: محاولة الشبان المسلمين للتصدي لسياسة التجنيس الفرنسية

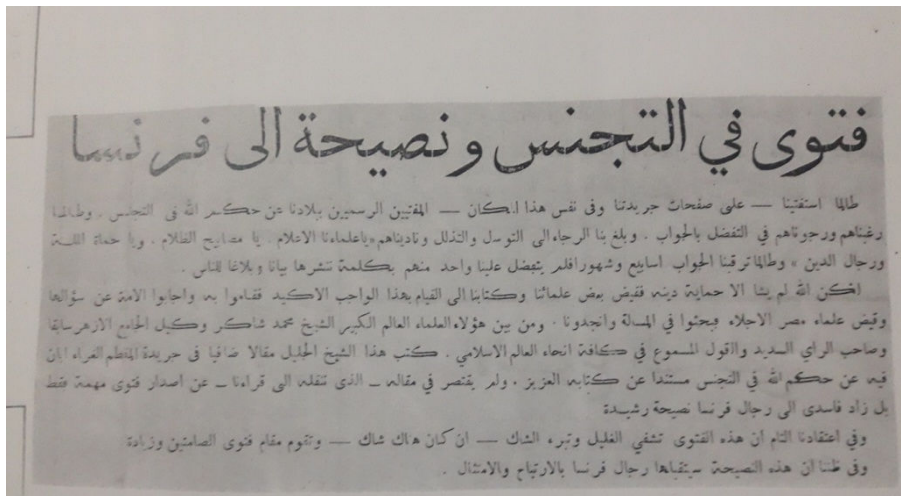
المصدر: الأرشيف الوطني التونسي: حافظة 1، ملف 5، ملف/ فرعي: 4، وثيقة 388، (دون تاريخ).

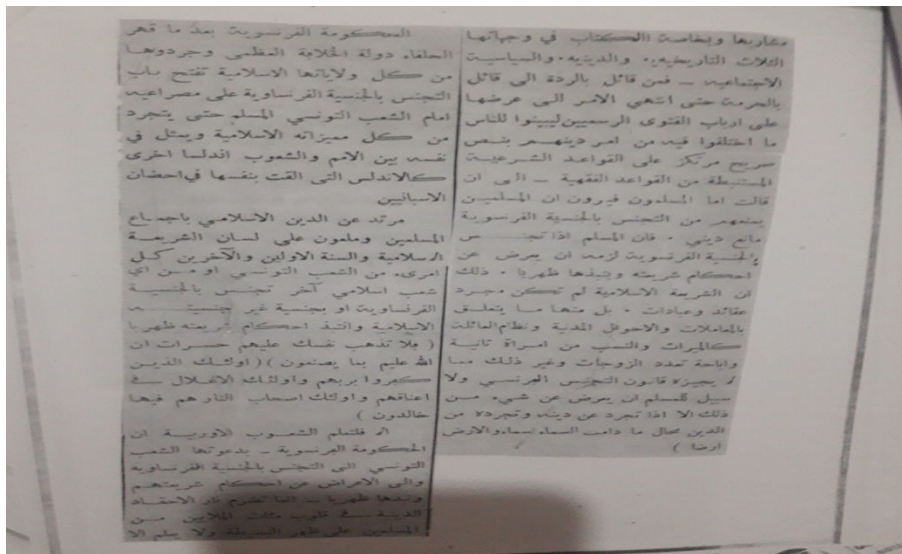


ملحق 02: فتوى التجنيس في البلاد التونسية

المصدر:

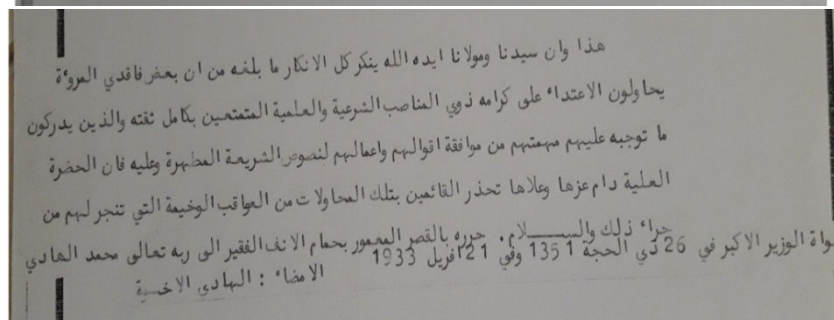
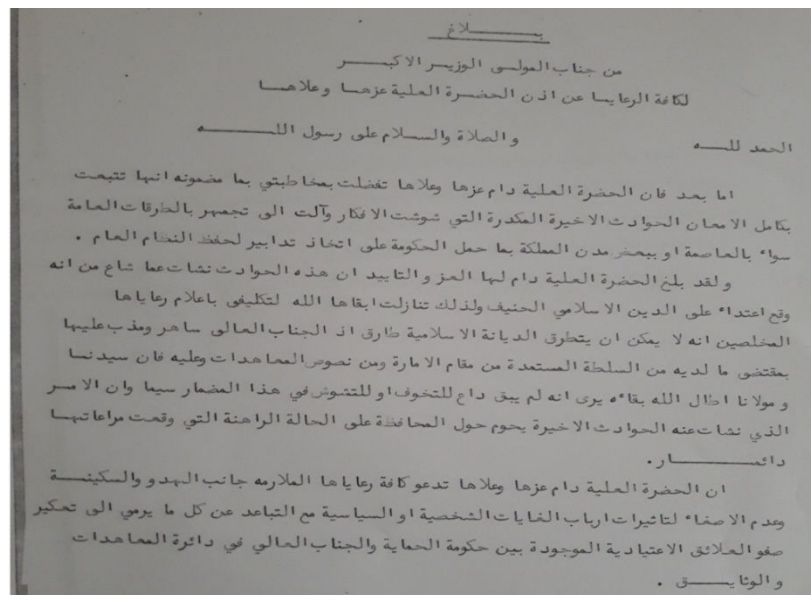
Centre National De documents (Tunisie), série Mouvement National, code 37-3-B, document 08, date de 08 décembre 1923.





ملحق 03: دعوة الوزير الأول الهادي الأخوة إلى التعقل والتخلي بالشكيمة في قضية دفن المتجنسين المصدر:

Centre National De documents (Tunisie), série Mouvement National ,code B-3-37, document 15, date de 21 Avril 1933.



قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش.

الأرشيف:

أ- باللغة العربية:

- 1- الأرشيف الوطني التونسي، حافظة 01، ملف 05، ملف فرعي 04، الوثيقة 02، (دون تاريخ).
- 2- الأرشيف الوطني التونسي: حافظة 1، ملف 5، ملف/ فرعي: 4، وثيقة 388، (دون تاريخ).
- 3- مركز التوثيق الوطني (تونس): قسم الحركة الوطنية، ب-3-37، وثيقة رقم 07، بتاريخ 20 نوفمبر 1923.
- 4- مركز التوثيق الوطني (تونس)، قسم الحركة الوطنية، B-3-37، وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 12 ماي 1933م.
- 5- مركز التوثيق الوطني (تونس)، قسم الحركة الوطنية، B-3-37، وثيقة 15، (دون تاريخ).
- 6- مركز التوثيق الوطني (تونس)، قسم الحركة الوطنية، ب-3-37، وثيقة 07، (20 نوفمبر 1923).
- 1- archive nationale de Tunisie, série A, carton 1, dossier 16, document 388, (1881- 1914).
- 2- Centre National De document (Tunisie), série Mouvement National, code B-3-37, document 07, date de 12 Aout 1933.
- 3- Centre National de Documents (Tunisie), série Mouvement National, code B-37-3, document 40, date de (28Mai 1949).
- 4- Centre National De documents (Tunisie), série Mouvement National ,code B-3-37, document 15, date de 21 Avril 1933.
- 5- Centre National De documents (Tunisie), série Mouvement National, code 37-3-B, document 08, date de 08 décembre 1923.

الكتب والمقالات والرسائل الجامعية والقواميس والموسوعات:

أ- باللغة العربية:

- 1- أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1881م-1956م)، ترجمة- حمادي الساحلي، الشركة الوطنية التونسية للنشر، تونس، ط1، 1986.
- 2- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح- مذكرات-، الجزء 01، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- 3- أحمد خالد: الطاهر الحداد والبيئة التونسية في الثلث الأول من القرن العشرين، الدار التونسية للنشر، تونس، 1967.
- 4- امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 01، 1993.
- 5- أنور الجندي: عبد العزيز الثعالبي (رائد الحرية والنهضة الإسلامية)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984.
- 6- الجيلاني الفلاح: الشعب التونسي والتجنس، مطبعة العرب، تونس، 1924.
- 7- حسن محمد جوهر: تونس، دار المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 1961.
- 8- حمادي بن حماد: معركة التجنيس، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، تونس، 1986.
- 9- خميس عرفاوي: نداء المواطنة – قراءة في الوضع القانوني للتونسيين في عهد الاستعمار الفرنسي-، 8- المطبعة الثقافية، تونس، 2017.
- 10- خولة لعيرج: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية -مقاربة- (1881م-1964م)، (دون ذكر دار النشر)، تونس، 2008.
- 11- رشيد صفر: ذكريات وعبر، ج1، دون معلومات أخرى.
- 12- زاهر رياض: الدين والمجتمع على ضوء شهادة الشيخ محمد الصالح النيفر، ومحاضر جلسات جمعية الشبان المسلمين (1939م-1956م)، منشورات مؤسسة التميمي، تونس، 2012.
- 13- زهير الذوايدي: الوطنية وهاجس التاريخ في فكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي، دار نقوش عربية للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2014.
- 14- زهير الذوايدي: تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين، الأطلسية للنشر، تونس، الطبعة 01، 2003.
- 15- زهير الذوايدي: شغف الاستقلال، الدار العربية للكتاب، تونس، 2007.
- 16- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة- المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

- 17- صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة 06، 1993.
- 18- صلاح العقاد: السياسة والمجتمع في المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971.
- 19- الطاهر المناعي: المثقفون التونسيون والحضارة الغربية فيما بين الحربين العالميتين (1919م- 1939م)، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، ط1، 2001.
- 20- الطاهر بلخوجة: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، شهادة على عصر، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط1، 1999.
- 21- عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، ترجمة وتقديم- سامي الجندي، دار القدس، بيروت، ط1، 1975.
- 22- الحبيب ثامر: هذه تونس، مطبعة الرسالة، تونس، (دون معلومات أخرى).
- 23- عبد العزيز بن حمد الحسن: مختصر تاريخ البلاد التونسية- الإنسان والأرض- (من عصور ما قبل التاريخ حتى الاستقلال)، مكتبة الملك فهد، الرياض، (د ت ن).
- 24- عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي (عصر الإمبراطورية- العهد التركي في تونس والجزائر-)، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة 01، 2005.
- 25- عصام العطية: القانون الدولي العام، المكتبة القانونية، بغداد، ط6، 2006.
- 26- علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة 06، 2003.
- 27- علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986.
- 28- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية (1904م- 1934م)، ترجمة- عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس، ط1، 1999.
- 29- محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ترجمة- محمد الشاوش ومحمد عجينة، سراس للنشر، تونس، ط3، 1993.
- 30- محمد عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 01، 1987.
- 31- محمد علي بلحولة: زمن العسر (1930م- 1940م) - صفحات مطوية من تاريخ تونس-، 1989، دون معلومات أخرى.
- 32- محمد محمود السروجي: العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، المكتبة الوطنية للنشر، ليبيا، (دون تاريخ نشر).
- 33- المطران بطرس الجميل وآخرون: سر الأفخارستا والقداس، منشورات معهد الليتورجيا في جامعة روح القدس، لبنان، 2005.
- 34- إسماعيل العربي: السياسة الاستعمارية في بلدان المغرب العربي سنة 1930م، مجلة القرطاس، ع08، جانفي 2018.
- 36- _____، _____: السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين (1919م- 1939م) تونس والمغرب الأقصى- أنموذجا-، مجلة القرطاس، العدد 13، يناير 2020.
- 37- جريدة الشورى: ع 140، الخميس 28 جويلية 1927م.
- 38- حسونة المصباحي: الزعيم التونسي الدكتور محمود الماطري من خلال مذكراته، جريدة العرب الثقافي، الخميس 02 ديسمبر 2012.
- 39- رودلف مرقس منى: الأفخارستا- مقدمة عامة-، مجلة مرقس، ع179، فيفري 1976.
- 40- المجلة الزيتونية: ج 10، مج 1، جوان 1937م.
- 41- مجلة الشهاب، مج9، ج7، السنة التاسعة، جوان 1933م.
- 42- محمد الصادق عبد اللطيف: المؤتمر الأفخارستي بتونس، حملة صليبية عليها، مجلة الإتحاف، ع60، 01 جويلية 1995.
- 43- محمد كراغل: صحيفة الشهاب وقضايا المغرب العربي 1925م- 1939م، رسالة ماجستير في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005- 2006.
- 44- عايدة حباطي: التجنس وموقف الجزائريين منه (1919م- 1939م)، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2003- 2004.
- 45- الصادق الزمرلي: أعلام تونسيون، ترجمة وتقديم- حمادي الساطي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.
- 46- محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.
- 47- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، الجزء 02، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة 08.
- 48- عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، الجزء 01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، (د ت ن).

- 1-Amira Aleya Shaier, la droite Française en Tunisie entre 1934 et 1946, édition Institut supérieur d'histoire du mouvement national, Tunis, 2004.
- 2- Félix Garas, Bourguiba et la naissance d'une Nation, édition René JULLIARD, paris, 1956.
- 3- Kamel Lebidi, la langue descente aux enfers de la Tunisie, revue du monde diplomatique, mars 2006.
- 4- Marouane Lajili, la législation coloniale française en matiere du domaine de l'état en Tunisie (1881- 1956), pré- Abdesselem Ben Hamida, édition Institut supérieur d'histoire du mouvement national, Tunisie, 2010.
- 5- Pierre Ghaleb, protectorat religieux de la France en orient, librairie de Aubanel frères, (sans date).
- 6- Stéphane Revolon, œuvre des Français en Tunisie, imprimerie de Georges GUINEL & C^{ie}, Italie, 1910.

الهوامش:

- 1- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، الجزء 02، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة 08، ص 537.
- 2- عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، الجزء 01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، (د ت ن)، ص 690.
- 3- عايدة حباطي: التجنس وموقف الجزائريين منه (1919م- 1939م)، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2003- 2004، ص ص 20- 21.
- 4- إسماعيل العربي: السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين (1919م- 1939م) تونس والمغرب الأقصى - أنموذجا، مجلة القرطاس، العدد 13، يناير 2020، ص ص 163- 164.
- 5- لماذا شددت فرنسا على الجزائريين في الحصول على الجنسية الفرنسية فيما رغبت التونسيين في الحصول عليها؟ وماذا كانت تهدف من وراء ذلك؟ هدَفَ الفرنسيون من وراء هذه السياسة، إلى رفع عدد الفرنسيين في البلاد، فحسب الإحصاء العام لسنة 1921م والذي يورد بأن عدد الفرنسيين بتونس قدر بـ 4436 نسمة، بالمقارنة مع عدد الايطاليين الذي قدر بـ 84799 نسمة في ظل مطامع إيطاليا في تونس والبحر الأبيض المتوسط التي اتخذت صبغة مكشوفة، وهو الأمر الذي تخوفت منه فرنسا مما جعلها تتساهل، بل تُرْعَبُ في اكتساب الجنسية الفرنسية.. ينظر محمد كراغل: صحيفة الشهاب وقضايا المغرب العربي 1925م- 1939م، رسالة ماجستير في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005- 2006، ص 228.
- 6- من بين المرغبات التي أطلقتها إدارة الحماية للتجنس محاولة منها لهدم القومية الشخصية في تونس نجد: تساوي من تجنس بالجنسية الفرنسية من التونسيين مع المواطن الفرنسي في الأجر، زيادة على التساوي في الحقوق السياسية والمدنية التي يتمتع بها المواطن الفرنسي، كما تُفْتَحُ في وجه ذلك المتجنس أبواب المنافع المادية المفتوحة في وجه الفرنسيين.
- 7- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح- مذكرات-، الجزء 01، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 379.
- 8- سبق هذا القانون عدداً من مشاريع التجنيس التي عرضت على البرلمان الفرنسي، ومما نجده في هذا الصدد وثيقة بعنوان "قضية تجنيس التونسيين بالبرلمان الفرنسي"، ومما جاء فيها: "... لعل الأوامر العلية الصادرة بالبلاد الفرنسية لا بعد صدور أمر عليّ إذا اقتضى الحال وما ذلك إلا لبقاء الجنسية التونسية على ما هي عليه..، إذا أراد أحد التجنس لا يتم ذلك الأمر إلا بعد مصادقة دولته عليه.. " للتدقيق والتعمق ينظر:

Centre National De document (Tunisie), série Mouvement National, code B-3-37, date de 12 Aout 1933.

- 9- محمد الصادق عبد اللطيف: المؤتمر الأفخارستي بتونس، حملة صليبية عليها، مجلة الإتحاف، ع60، 01 جويلية 1995، ص ص 6- 7.

10- الحماية- protectorat: هي الدفاع عن البلاد المحمية ومراقبة سياسيتها الخارجية، والحماية لا تختلف عن الاستعمار في الهدف، انطوت ضمن ترك البلاد الحامية للشعب المحمي تحت وهم الاستقلال ومن ثمة استغلاله تجاريا واقتصاديا في

الوقت نفسه، ويطبق هذا النظام بدلا من الضم مباشرة خوفا من إثارة المقاومة، كما تعتبر الحماية من المهام التي تأخذها مؤسسات الدولة الحامية على عاتقها لدى بعض الأمم، والتي لا تستطيع هذه الأمم حماية نفسها والدفاع عن نفسها، للتدقيق في هذا الصدد راجع كلا من: عصام العطية: القانون الدولي العام، المكتبة القانونية، بغداد، 6، 2006، ص ص 433-434، وكذلك:

Pierre Ghaleb, protectorat religieux de la France en orient, librairie de Aubanel frères, (sans date), p111.

11- الأفخارستا: كلمة يونانية تعني الشكر، والأفخارستا هي - الموضوع الشيق بامتياز وعلّة الوجود والحياة بالمسيح، مدرسة بكل معنى الكلمة- نظرا لما يتعلمه المسيحي خاصة عند عيش أبعاد هذا السر والاحتفال به، هذا وتشير بعض الكتابات إلى أن الأفخارستا تحيي وتقدس في احتفال طقسي يرأسه الأسقف أو من مثله وبالتالي يعتبرها المسيحيون دواء! كما يعتبرونها حق جسد المسيح، اتخذت الأفخارستا عدة تسميات منها عُرف السر، الذبيحة...، والمؤتمر الأفخاستي واحد من سلسلة المؤتمرات الدينية، عُقد أولها في مدينة ليل الفرنسية سنة 1881م، حيث كان ذلك المؤتمر محتشماً نوعاً ما، لتعرف المؤتمرات التي جاءت بعده وافر التنظيم والترتيب، هذا وقد عُقد آخر تلك المؤتمرات القربانية بمقاطعة الكيبك في كندا سنة 2008م..، للتعلم في هذا الصدد ينظر كلا من، المطران بطرس الجميل وآخرون: سر الأفخارستا والقداس، منشورات معهد الليتورجيا في جامعة روح القدس، لبنان، 2005، ص 1، وكذلك رودلف مرقس منى: الأفخارستا- مقدمة عامة-، مجلة مرقس، ع179، فيفري 1976، ص ص 27-28، وإسماعيل العربي: السياسة الاستعمارية في بلدان المغرب العربي سنة 1930م، مجلة القرطاس، ع08، جانفي 2018، ص 67.

12- مما تجدر الإشارة إليه في مسألة التجنيس، أن المتجنس يلتزم باتباع سائر أحكام القوم الذين اختار انضمامه إليهم عن طيب خاطر، وإن خالفت تلك الأحكام ديانتهم، فالمتجنس بالجنسية الفرنسية مثلا لا تجري على فرد في حياته وما يتبعها، إلا الأحكام المسطرة عند الفرنسيين، ولا يمكن فعل شيء إلا ما تسوغه تلك الأحكام، ودليل ذلك أنه يعتزل من ذلك الحين ملك عصمة زوجته الذي جعله الشرع الإسلامي بيده، فيحرم على نفسه تطبيقها، وإن طلقها، لا يمضي طلاقه، لأن عقدة النكاح في القانون الفرنسي لا يملك نقضها الزوج ولا الزوجة ولا هما معا، بل يرجع أمر النظر فيها إلى الحاكم العدلي، فهو الذي يحكم بالطلاق أو التفريق (هو شيء لا وجود له عندنا نحن كمسلمين) أو الإبقاء على الزوجية حتى وإن حلف يميناً أو تلفظ بالطلاق، ولعل هذا الأمر مماثل في الكثير من القضايا على غرار الميراث...، للتعلم والتدقيق ينظر الجيلاني الفلاح: الشعب التونسي والتجنس، مطبعة العرب، تونس، 1924، ص 19.

13- لم تكتفِ سلط الحماية الفرنسية بتجنيس التونسيين فقط، بل تعداه الأمر إلى محاولة تجنيس المحيط التونسي ككل، ومما نجده في أحد التقارير الذي جاء بعنوان "تجنيس الأرض التونسية" مايلي: "... نشط المستعمر للقضاء على الثروة التونسية من خلال تجنيس الأراضي وإخراجها من أيادي أهلها وإدماجها بمبررات قانونية، ليتصرف فيها أبناء فرنسا على أساس أنها ملك لهم...، ومن التسلف الذي تتسلفه الإدارات نستمد الحجج القاطعة والبراهين الساطعة التي تدل على عدم احترام الفرنسيين للعوائد التونسية والتقاليد الإسلامية في ذلك...، ولذر الرماد في العين، جعلوا قِيمًا بخسة هي أقرب للتهكم منها لأخذ شيء بعوض أذنانهم..". للتدقيق والاستزادة في الموضوع ينظر:

Centre National de Documents (Tunisie), série Mouvement National, code B-37-3, document 40, date de (28Mai 1949).

14- في هذا الصدد، عبّرت المجلة الزيتونية في مقال لها عن الجائحة التي ألمت بالبلاد التونسية جراء سياسة سلط الحماية الفرنسية التي تقضي بتجنيس المحيط التونسي، ومما جاء فيه: "... لقد ابتلي المسلمون في هذا الزمان بأنواع من البلايا، لو لا أنهم قابلوها بصدر مُلئت بالإيمان وقلوب تدرّعت بالصبر...، ومن تلك المصائب التي ابتلي بها المؤمنون وزلزلوا زلزالا شديدا فتنة التجنيس، لأنها ترجع إلى المساس بروح الدين الذي يضحى في سبيله المسلمون بكل عزيز ونفيس"، للتعلم والتدقيق ينظر، حكم الله في التجنيس، المجلة الزيتونية: ج 10، مج 1، جوان 1937م، ص 2.

15- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح - مذكرات-، (م/ن)، ص 379.

16- نفكر أساسا في مشروع تجنيس التونسيين، فعلى إثره ارتأت سلطات الحماية الفرنسية تأسيس جمعية المسلمين المتفرنسين، والتي تتركب من أفراد نبذوا جنسيتهم واندمجوا في العائلة الفرنسية ليس حبا في فرنسا، ولكن لأطماع في نفوسهم وضعف أخلاقهم وردالة شَبَّوا عليها، وعلى رأس هذه الجماعة نجد عبد القادر القبائلي (= أصله من الجزائر)، حيث ألفت به الأقدار

إلى تونس وشغل منصب محامي بخدمات أداها إلى فرنسا في المغرب، ولما لم يوفق في صناعته تجنّس فأعطوه رتبة محامي "ذيفانمور" حتى يضمنوا له بهذه الخطة العمل الدائم، حيث ترأس هذا الأخير تلك الجمعية التي دعت إلى الترغيب في التجنس بالجنسية الفرنسية وبذلت إدارة الحماية الفرنسية مساعدات لتحقيق ذلك قصد انصهار التونسيين في- الحضارة- الفرنسية..، للتعلم في هذه النقطة ينظر، جمعية المسلمين المتفرنسين، جريدة الشورى: ع 140، الخميس 28 جويلية 1927م

- 17- محمد علي بلحولة: زمن العسر(1930م-1940م) - صفحات مطوية من تاريخ تونس-، (د م أ)، 1989، ص61.
- 18- جمعية المسلمين المتفرنسين...، الوثيقة السابقة.
- 19- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح - مذكرات-، (م/س)، ص ص 379-380.
- 20 سورة البقرة، الآية 85.
- 21- حدد القانون المذكور أعلاه، الإمكانيات المتاحة لاكتساب الجنسية الفرنسية عبر العديد من المواد، نُعزَّجُ على الأساس منها، ومما جاء في المادة الأولى "يُعَدُّ فرنسياً كل شخص ولد بتونس من أبوين واحد منهما سبق أن ازداد بالولاية نفسها، اللهم إذا رفض أو أعرض عن صفته الفرنسية، طبقاً لأحكام الأشكال والشروط المنصوص عليها بالمواد من 2 إلى 10، وهذه المقترضيات لن تطبق سوى على- الأهالي- والرعايا المحميين الفرنسيين بتونس والجزائر والمحميات والمستعمرات الفرنسية"، أما في المادة الرابعة: "لن يصبح متجنساً سوى من بلغ سن الحادية والعشرين، وأثبت قدرته على الكتابة والقراءة بسهولة باللغة الفرنسية"، وبالنسبة لهذه المادة فقد اندرجت تحتها مجموعة من الشروط...، للتعلم والاستزادة، ينظر امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1993، ص 185.
- 22- امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، (م/ن)، ص 185.
- 23- محمد الصادق عبد اللطيف: المؤتمر الأفخارستي بتونس، حملة صليبية عليها، (م/س)، ص 5.
- 24 -Stéphane Revolon, œuvre des Français en Tunisie, imprimerie de Georges Guinel & C^{ie}, Italie, 1910, p 13.
- 25- الشهاب، مج 9، ج7، السنة 9، جوان 1933، ص 293.
- 26- علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط6، 2003، ص73.
- 27- الجيلاني الفلاح: الشعب التونسي والتجنس، (م/س)، ص 24.
- 28- بالموازاة مع ذلك فقد كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية صعبة جداً، فالمجاعة فتكت بمناطق مختلفة من البلاد وازداد الحقد الشعبي وانتشرت البطالة ونزح السكان من الأرياف إلى المدن وعم الاستياء لدى كافة شرائح المجتمع، وكان هذا كله في ظل تعنت سلطات الحماية في البلاد التونسية على التقدم في مختلف الميادين في إطار مشروعها الاستعماري الرامي إلى البقاء في البلاد...، للتعلم في هذه المسألة، ينظر محمد كراغل: صحيفة الشهاب وقضايا المغرب العربي 1925م- 1939م، (م/س)، ص 33.
- 29- مما تجدر الإشارة إليه، أن من بين الاعتداءات الصارخة للفرنسيين على الجنسية التونسية ما جاء في التشريع الذي استصدرته سلطات الحماية، القاضي بإخراج الأجانب الذين ولد أجدادهم في تونس من الجنسية التونسية وإحاقهم بالجنسية الفرنسية، ماعدا الإيطاليين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة، ومن أجل ذلك، أعطت سلطات الحماية لاعتدائها هذا صبغة قانونية وأرادت أن تجعله غير مُتَعَارِضٍ مع قانون الجنسية التونسية، فقررت أن هؤلاء الأجانب يكتسبون أولاً الجنسية التونسية ولكنهم يتركونها في الوقت نفسه لتتخسب عليهم الجنسية الفرنسية، ينظر الحبيب ثامر: هذه تونس، مطبعة الرسالة، تونس، (دون معلومات أخرى)، ص ص 80- 81.
- 30- الحبيب ثامر: هذه تونس، (م/ن)، ص 79.
- 31- حققت الحركة الوطنية التونسية استفاقة بين 1931م- 1932م، وقد ساهم في ذلك العديد من العوامل، منها أحداث المؤتمر الأفخارستي التي تركت الأثر البالغ في نفوس الشعب التونسي المنكوب، بالإضافة إلى أحداث التجنيس التي ساهمت هي الأخرى في بعث تلك الحركة، ولعل الجلبة التي أثارها قضية التجنيس خير دليل على نشاط الوطنيين الذين التقوا حول جريدة العمل التونسي- l'action Tunisienne من خلال العديد من المقالات التي صاغها الوطنيون التونسيون أمثال

حبيب بورقيبة وغيرهم قصد تنوير العقول..، محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر- محمد الشاوش ومحمد عجينة، سراس للنشر، تونس، ط3، 1993، ص ص 121- 122.

32- محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، (م/ن)، ص 119.

33- مارسيل بيروتون- Marcel Peyrouton (1887م- 1983م) تولى وزارة الخارجية 1940م إلى 1941م، نال شهادة الدكتوراه في الحقوق، شغل مناصب كثيرة في وزارة المستعمرات، تنقل بين الطوغو مدغشقر وإفريقيا الغربية والجزائر وتونس ثم المغرب فيما بعد، عُرفَ عهده في تونس بعدة اضطرابات، حيث وقعت في ولايته أحداث 08 أوت 1933م بالمنستير إثر منع دفن طفل لأحد المتجنسين من التونسيين في المقبرة الإسلامية، مما أسفر عن استشهاد شعبان البحوري وسقوط العديد من الجرحى...، بعد أن فتح الجند الفرنسيون النار في وجه المتظاهرين المسالمين، وقد عدّ ذلك أول استشهاد وطني في مطلع الثلاثينات، مما فتح الباب أمام الغطرسة والتعسف البيروطوني في البلاد التونسية...، للتعلم والاستزادة حول شخصية بيروتون ينظر، محمد علي بلحولة: زمن العسر (1930م- 1940م) - صفحات مطوية من تاريخ تونس-، (م/س)، ص ص 64- 65.

34- حسونة المصباحي: الزعيم التونسي الدكتور محمود الماطري من خلال مذكراته، جريدة العرب الثقافي، الخميس 02 ديسمبر 2012، ص 9.

35- امحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، (م/س)، ص 187.

36- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية (1904م- 1934م)، تر- عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس، ط1، 1999، ص 528.

37- Centre National De document (Tunisie), série Mouvement National, code B-3-37, document 07, date de 12 Aout 1933.

38- الجيلاني الفلاح: الشعب التونسي والتجنس، (م/س)، ص 24.

39- الحبيب بورقيبة: (1903م- 2000م)، ولد الحبيب بورقيبة في مدينة المنستير سنة 1903م، بدأ مسيرته الدراسية بالمعهد الصادقي، لينتقل فيما بعد إلى معهد كارنو أين تحصل على البكالوريا سنة 1924م، لينتقل إلى فرنسا لإكمال دراسته بجامعة باريس، حيث اختص في دراسته في القانون إلى أن تحصل على الإجازة في الحقوق ودبلوم معهد العلوم السياسية سنة 1927م، امتهن المحاماة، كما لم يمنعه ذلك من المشاركة في الحياة السياسية، على اعتبار انخراطه في ح د ح ثم تأسيسه ح د ج، زيادة على ذلك، فقد كان لبورقيبة ضلوع في الصحافة من خلال المساهمة بالعديد من المقالات في الكثير من المجلات التونسية على غرار صوت التونسي و جريدتي العمل واللواء التونسي، تم اعتقاله ونفيه ليعود سنة 1955م إلى تونس حيث حضي باستقبال كبير، انتخب رئيسا لتونس سنة 1957م..، ينظر كلا من الطاهر المناعي: المتقنون التونسيون والحضارة الغربية فيما بين الحربين العالميتين (1919م- 1939م)، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، الطبعة 01، 2001، ص ص 386-387، وكذلك الطاهر بلخوجة: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، شهادة على عصر، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، الطبعة 01، 1999، ص 1 وما بعدها.

40- نتساءل هنا عن السبب في التجنس بالجنسية الفرنسية؟ وما إذا كانت تلك الجنسية تمنح للعموم؟ أم أنها مقتصرة على البعض فقط دون الكل؟ لعل منح المواطنة الفرنسية كان لفئة من التونسيين ولم يكن لعمومهم حيث خص القلة منهم فقط، وهذه الفئة هي الفئة الأكثر استنارة في تونس والتي تمثل نخبة المجتمع، وقد أريد من ذلك خدمة المصالح الفرنسية، لا منح الجنسية في سواد أعين التونسيين، كما أننا لو رجعنا إلى منح المواطنة الفرنسية في إطار السياسية الاستعمارية بين الجزائر وتونس فإننا سنجد اختلافا كبيرا في ذلك، اعتبارا من أن الجزائريين كانوا - يطمحون إلى التجنس بالجنسية الفرنسية-، في حين أن فرنسا في تونس كانت قد رغبت في التجنس، ولعل ذلك كان دائما في إطار زيادة أعداد الفرنسيين في تونس أمام المد الإيطالي.

41- في هذا الصدد، استدلت التونسيين بالعديد من النصوص القرآنية التي بينت حكم الإسلام في المتجنس، ومما نذكر من تلك الآيات، قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبُوا النَّاسَ وَآخُسُونَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، كما نجد قوله عز وجل في آية أخرى: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّاي فَاتَّقُونَ (41) وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (42)﴾، كما استدلتوا كذلك بالآية الكريمة: ﴿وَذَكَرْنَا لِلَّذِينَ نَفَعُوا الْمُؤْمِنِينَ﴾، كما توجد العديد من الآيات المماثلة.

42- Félix Garas, Bourguiba et la naissance d'une Nation, édition René Julliard, paris, 1956, p75.

43- اعتبارا من الفوضى والحراك السياسي الذي أثارته مسألة التجنس يتبادر إلى أذهاننا التساؤل فيما يخص إذا كان المتجنس مسلما أم لا؟ اعتبر المُفْتُوْنُ التونسيون المتجنس كافرا مارقا خارجا عن الدين، وهناك من اعتبره فاسقا زنديقا، وفي ظل عدم وجود نص صريح في القرآن الكريم حول التجنس، فقد استند المفتون إلى بعض الآيات القرآنية الكريمة، وقياسا عليها يتبين أن المتجنس كافر شرعاً، ومن بين تلك الآيات الكريمة، الآية 44 من سورة المائدة: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ حيث حكم المفسرون بضم المحكوم إلى الحاكم وأطلقوا ما تقتضيه هذه الآية على كل مسلم يرضى طوعاً أو اختياراً بأن يحاكم طبق قوانين ليست من القرآن الكريم، كما تُبَيِّنُ الآية 59 من سورة النساء خروج المتجنس عن الملة نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، كما يمكن الاستفسار في مجموعة من النقاط في مسألة إمكانية استمرار المتجنس لاتباع أوامر دينه ونواهيها؟ هل يمكن انتهاج طريقة للزواج الإسلامي بما فيها تعدد الزوجات في إطار التجنس؟ هل يمكن للمتجنس الخضوع لأحكام القرآن؟ وبعبارة أخرى هل يمكن له إطاعة الشرع الشريف في كل ما يتعلق بحالته الشخصية؟

44- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية (1904م- 1934م)، (م/س)، ص 527.

45- علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، (م/س)، ص 73.

46- مما تجدر إليه أن هذا النشاط الذي سجلته الحركة الوطنية التونسية إزاء سياسة التجنيس الفرنسية، قد كان له الأثر من المضاعفات الخطيرة ما كان، حيث تم تسجيل العديد من الحوادث والضحايا التي أصدر عنها مكتب الأنباء التابع للجنة التنفيذية لحزب الدستور الحر رسالة خاصة بصدد تلك الحوادث، قام فيها الحزب بالتعريف بقضيته، زيادة على التنديد بممارسات سلطات الحماية الفرنسية في البلاد التونسية بالإضافة إلى الأعمال التعسفية لها..، ينظر علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، (م/ن)، ص 73.

47- الطاهر الحداد: (1899م أو 1901م؟؟- 1935م) كاتب وأديب وشاعر وصحفي، أصله من فطناسة من عائلة عمالة فقيرة، ولد بتونس العاصمة، بدأ مسيرته العلمية بالدراسة في الكُتَّاب ثم انتقل إلى جامع الزيتونة سنة 1914م حيث تحصل منها على شهادة التطوع، أَلَّفَ كتاب " امرأتنا في الشريعة" والذي أثار جدلا كبيرا في الأوساط التونسية، وبذلك منعه مدير العداية من إكمال الجزء الثاني من شهادة التطوع من جامع الزيتونة إثر ذلك الكتاب، إلى جانب منعه من التعليم، كان للحداد نشاط سياسي ونقابي غزير في تاريخ تونس، فبالإضافة إلى نشاطه في حزب الدستور الحر، شارك إلى جانب محمد علي الحامي في وضع اللبِن الأولى للنقابة التونسية، كما يعتبر أبرز أعلام الحركة الإصلاحية التونسية، توفي إثر مرض القلب الذي نجم عن الحملة الشرسة ضده بسبب الكتاب المذكور آنفا، أعيد له الاعتبار بعد الاستقلال فتم طبع جميع مؤلفاته...، حول شخصية الحداد ينظر كلا من، محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، ص 109 وما بعدها، وكذلك أحمد خالد: الطاهر الحداد والبيئة التونسية في الثلث الأول من القرن العشرين، الدار التونسية للنشر، تونس، 1967، ص 102 وما بعدها.

48- الطاهر المناعي: المثقفون التونسيون والحضارة الغربية فيما بين الحربين العالميتين (1919م- 1939م)، (م/س)، ص 226.

49- عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، تر وتق- سامي الجندي، دار القدس، بيروت، ط1، 1975، ص 194.

50- أنور الجندي: عبد العزيز الثعالبي (رائد الحرية والنهضة الإسلامية)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1984، ص 40.

51- يذهب الفيلسوف جون جاك روسو-John Jaque Rousseau إلى القول بأن المواطنين في دولة حرة هم من يفعلون كل شيء بسوا عدهم ولا شيء بمالهم، فهم لا يدفعون المال من أجل إعفائهم من القيام بواجباتهم، بل يدفعون للقيام بها بأنفسهم، ولعل هذا التعريف ينطبق على التونسيين الذين وَعَوْ مواطنيتهم في عهد الحماية الفرنسية من خلال وعيهم بمخاطر السياسة التي جاءت بها سلطات الحماية، ولاشك أن ضبط قوائم أسماء هؤلاء المناضلين وما توفر من معلومات حولهم، هو عمل من شأنه أن ينصفهم ويخلد في ذكراهم..، للتعلم في هذه النقطة ينظر، خميس عرفاوي: نداء المواطنة - قراءة في الوضع القانوني للتونسيين في عهد الاستعمار الفرنسي-، المطبعة الثقافية، تونس، 2017، ص 59.

52- أنور الجندي: عبد العزيز الثعالبي (رائد الحرية والنهضة الإسلامية)، (م/س)، ص 41.

53- بالموازاة مع ذلك، أوفد الدستوريون وفداً بقيادة الشاذلي المورالي إلى المقيم العام لنقل انشغالاتهم واحتجاجاتهم على سياسة سلط الحماية ومشروع التجنيس الذي جاءت به، ومما جاء على لسان ذلك الوفد: "يا جناب المقيم، لقد تأثرت البلاد من حادث خطير، ألا وهو القانون الذي وافق عليه مجلس النواب في تجنيس التونسيين...، إن حالتنا يا جناب المقيم مقررة بالشرع، بل هي جزء لا يتجزأ من عقيدتنا...، وفي أملنا أن تكون هذه الحالة آيلة إلى الانقشاع وتعقبها سياسة الثقة بين فرنسا والتونسيين."، وقد قابل الوفد بنوع من المماثلة ووعد بتحقيق أملهم، ينظر مركز التوثيق الوطني (تونس)، قسم الحركة الوطنية، ب-3-37، و7، (20 نوفمبر 1923).

54- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية (1904م-1934م)، (م/س)، ص531.

55- تمحورت تلك الفتوى حول السماح بدفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية، فتم إعداد جملة أسئلة وطرحوها على المجلس الأعلى الشرعي منها، إذا اعتنق شخص جنسية يختلف تشريعها عن أحكام الإسلام ثم حضر لدى القاضي ونطق بالشهادتين وأعلن أنه مسلم، هل يحق له ما للمسلمين وعليه ما عليهم؟ وهل يصلى عليه بعد موته؟ وهل يدفن في مقابر المسلمين؟ وقد أجاب المجلس الشرعي بالنسبة للحنفيين بالإثبات، أما بالنسبة للمالكيين فقد أضافوا لدى حضور المتجنس لدى القاضي ونطقه بالشهادتين عليه أن يصرح بالتخلي عن الجنسية التي اعتنقها، وفي هذه الحالة يحق له أن يدفن في مقابر المسلمين، وبناء على الآراء المختلفة للمذهبيين، انجر عنه سلسلة من الردود المتباينة...، ينظر في هذا السياق، الحبيب ثامر: هذه تونس، (م/س)، ص79.

56- عند اشتداد الخطب واللغو وتفاقم الأمر، طلبت سلطات الحماية من الباي أن ينشر لرعاياه منشورا يطمئن به أفكارهم ويزيل روعهم، فنشر الوزير الأكبر السيد الهادي الأخوة منشوراً باسم الأمير يقول له فيه أن ما وقع (يعني فتوى التجنس) إنما المقصود بها حفظ الحالة الراهنة، كما أمر رعاياه بعدم الانصياع لجماعة المفسدين والمشوشين، ولعل في ذلك محاولة لاحتواء الوضع من جهة، وترضية إدارة الحماية الفرنسية من خلال التواطؤ معها من جهة أخرى...، للتعلم ينظر كلا من الشهاب: مج 9، ج7، جوان 1933م، ص325، وكذلك مركز التوثيق الوطني (تونس)، قسم الحركة الوطنية، B-3-37، وثيقة 15.

57- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية (1904م-1934م)، (م/س)، ص531.

58- أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1881م-1956م)، تر- حمادي الساحلي، الشركة الوطنية التونسية للنشر، تونس، ط1، 1986، ص ص 533-534.

59- محمد علي بلحولة: زمن العسر، صفحات مطوية من تاريخ تونس (1930م-1940م)، (م/س)، ص61.

60- هل اقتصر نشاط الوطنيين التونسيين على عقد هذا المؤتمر فقط؟ بالموازاة مع ذلك، كان هناك العديد من النشاطات، حيث نذكر في هذا الصدد ما جاء على لسان أحمد توفيق المدني نحو قوله: "وأضرنا نارا حامية، وأعلناها حربا لا هودة فيها وأصبحنا نحمل راية الدين باليمين وراية السياسة بالشمال، هذا وقد التفت حولنا الشعب من جديد التقافا عضويا ملتحما، فلم نكن في وقت من الأوقات أقوى مما كنا عليه في ذلك العهد، وقد أقتنعنا الشعب أن الوجود الفرنسي في البلاد ليس بوجوه سياسي فحسب، إنما هو جزء من حرب صليبية هوجاء شنتها المسيحية ضدنا...، ثم ازددنا ولوجا في باب المقاومة فأعلنا في صرخة مدوية أن المتجنس لا يمكن أن يدفن في مقابر المسلمين، فهو ليس منهم بالاستناد إلى الآية الكريمة (ومن يتولهم منكم فإنه منهم)، ووقعت جراء ذلك حوادث مؤلمة قاسية للمتجنسين ولعائلاتهم، وأخرجت بالقوة الشعبية أحداث من دفن منهم في مقابر المسلمين، إلى أن اضطرت الإقامة العامة إلى فتح مقابر خاصة بالمتجنيس"، للتحقيق في هذا الصدد ينظر، أحمد توفيق المدني: حياة كفاح- مذكرات-، الجزء 01، (م/س)، ص ص 380-381.

61- عبد العزيز بن حمد الحسن: مختصر تاريخ البلاد التونسية -الإنسان والأرض- (من عصور ما قبل التاريخ حتى الاستقلال)، مكتبة الملك فهد، الرياض، (د ت ن)، ص ص 306-307.

62- توخت الحركة الوطنية التونسية خلال مسيرة نضالها بحقباتها المتتالية منهجا براغماتيا متميزا فقد نجحت هذه الحركة في ربط كل جبهات النضال وجعلها تخدم قضية الاستقلال كمحور مركزي لها، وهو ما نلمسه في مشاركة أغلب الشرائح الاجتماعية في نضال الثلاثينات منذ موجة المؤتمر الأفخارستي وأحداث التجنيس، فقد كان للطالب والمرأة والشباب والتلميذ والزيتوني والعملة والفلاحين، إلى جانب النقابيين والمثقفين مكان في الديناميكية الجديدة التي توجت ببناء أمة إسلامية متلاحمة...، للاستزادة في الموضوع، ينظر زهير الذواودي: شغف الاستقلال، الدار العربية للكتاب، تونس، 2007، ص ص 112-113.

63- يرجع ذلك التشعب بالقيم الإسلامية إلى الحركة الإصلاحية النهضوية التي حاولت إقحام العديد من الإصلاحات في صلب التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والأيدولوجية والثقافية، لتمكين الطاقات الكامنة في المجتمع من البروز والتبلور والتأثر على مجرى الحياة العامة، في اتجاه التقدم، لكن مفهوم التقدم كان يطرح الكثير من المشاكل النظرية و- الدينية، أما الإشكالية فكانت تهدف- موضوعيا- إلى دحض النظام الاستعماري القائم في البلاد وتجسيد وحدة الأمة.. راجع في هذا الصدد زهير الدواوي: الوطنية وهاجس التاريخ في فكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي، دار نقوش عربية للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 2014، ص 309.

64- الشهر السياسي في عالمي الشرق والغرب: الشهاب، مج 9، ج 7، جوان 1933م، ص 327.

65- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر- المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 100.

66- كإشارة إلى الاختلاف بين القدامى والجدد، والذي يرجع إلى توجهات هؤلاء من حيث الفكر وطبيعة النضال، وهذا بسبب التكوين، على اعتبار أن البعض منهم تلقى تكوينا عربيا إسلاميا في المدارس والمعاهد الإسلامية، أما البعض الآخر فقد تلقى تكوينا -عصريا- في المدارس الفرنسية بدءا من معهد كارنو إلى المعاهد والجامعات الفرنسية، وهو ما زاد من الطين بلة.

67- محمد علي بلحولة: زمن العسر، صفحات مطوية من تاريخ تونس (1930م- 1940م)، (م/س)، ص 65.

68- الطاهر صفر: (1903م- 1942م)، ولد الطاهر صفر بالمهدية أين زاول تعليمه الابتدائي ثم انتقل إلى المعهد الصادقي ثم معهد كارنو، عُيِّنَ فيما بعد مديراً لمدرسة العرفانية، عُرِفَ بنشاطه الزخم ضمن العمل النقابي برفقة علي الحامي، ونشاطه الصحفي إلى جانب نضاله السياسي ضمن حزب الدستور الجديد، ينظر رشيد صفر: ذكريات وعبر، ج1، دون معلومات أخرى، ص 8.

69- محمد بورقيبة: (1882م- 1956م)، سياسي وصُحْفِيٌّ تونسي، حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة ثم انتقل إلى الزيتونة للنهل عن مشايخها وأساتذتها، أنشأ جريدة نتائج الأخبار التي تعتبر أول جريدة تصدر بعد انتصاب الحماية، عرّف بقضية بلده شرقا وغربا كما نشط كعضو في النادي التونسي ثم جمعية الآداب، دخل معترك السياسة بانخراطه في حزب الدستور.. للاستزادة حول شخصية محمد بورقيبة ينظر الصادق الزمرلي: أعلام تونسيون، تق وتر- حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، ص 295.

70- البحري قيقة: (1904م- 1995م)، ولد بمدينة تاركرونة أين زاول تعليمه الابتدائي، ثم أكمل دراسته بمعهد كارنو، ومن ثمة إلى باريس أين تحصل على الدكتوراه في القانون، يعتبر البحري قيقة من المناضلين التونسيين اللامعين، اعتبارا من انخراطه في حزب الدستور الجديد (أمين مال الحزب)، إضافة إلى تأسيسه لجريدة العمل التونسي.. ينظر:

Kamel Lebidi, la langue descente aux enfers de la Tunisie, revue du monde diplomatique, mars 2006, pp 11-12.

71- الجيلاني الفلاح: الشعب التونسي والتجنس، (م/س)، ص 14.

72- رفض التونسيون البقاء كعنصر مساوٍ للصفير أو يقاربه، وبناء على ذلك، قاوموا هذه الرغبة الاستعمارية التي جلبت له الشؤم والمهانة، وفي ظل ذلك سعى التونسيون كذلك إلى تكوين مصيرهم بأنفسهم ومواصلة الكفاح للحيلولة دون تحقيق المطامع الاستعمارية على حساب الشعب التونسي صاحب البلاد والحق فيها، وعليه، فقد بقي ذلك الشعب صامدا في وجه المرامي العامة لسياسة الاستعمار التي كانت ترمي إليها سلط الحماية، وذلك من أجل التعجيل في انحلاله وذوبانه في- الحظيرة- الفرنسية، بعد الدؤس على مشاعره وتحويل أرض تونس إلى أرض فرنسية.. للتدقيق راجع محمد علي بلحولة: زمن العسر، صفحات مطوية من تاريخ تونس (1930م- 1940م)، (م/س)، ص 52.

73- archive nationale de Tunisie, série A, carton 1, dossier 16, document 388, (1881- 1914).

74- Amira Aleya Sghaier, la droite Française en Tunisie entre 1934 et 1946, édition Institut supérieur d'histoire du mouvement national, Tunis, 2004, p 17.

75- اعتبرت فرنسا الحصول على الجنسية التونسية أمرا مستحيلا بينما سهلت الخروج منها، وقد قضت القوانين بأن المرأة الفرنسية التي تتزوج أجنبيا لا تتبع جنسية زوجها، إلا إذا كانت قوانين الدولة التي ينتمي إليها زوجها تسحب عليها جنسيته، أما إذا كانت هذه القوانين لا تخولها ذلك فإنها تبقى على جنسيتها الأصلية، وهكذا فإن الفرنسية التي تتزوج تونسيا تبقى

فرنسية، والحال أنه قبل صدور هذا القانون كانت تتبع جنسية زوجها...، للتعلم والتدقيق في هذا الصدد ينظر الحبيب ثامر: هذه تونس، (م/س)، ص ص 79-80.

76- زهير الذوايدي: تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين، الأطلسية للنشر، تونس، الطبعة 01، 2003، ص 12.

77- خولة لعيرج: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية -مقاربة- (1881م-1964م)، (دون ذكر دار النشر)، تونس، 2008، ص 69.

78- محمد محمود السروجي: العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، المكتبة الوطنية للنشر، ليبيا، (د ت ن)، ص 207.

79- مما تجدر الإشارة إليه في قضية التجنيس، أنه وبالموازاة مع محاولة القضاء على الهوية الشخصية للتونسيين، فإن فرنسا قد خاضت كذلك حرباً ضرورياً ضد اللغة العربية، كما أنها ألحّت إلحاحاً شديداً وفي كل المغرب العربي على استئصال شأفة اللغة العربية، وبالتالي فإن المعركة كانت أشدّ ضراوة مما جرّ بالكثيرين إلى الاعتراف والاقتران بجدوى الفرنسية وعدم جدوى العربية!! وهذا الأمر كان في إطار سياسة سلطات الحماية الفرنسية في تونس، ينظر عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، (م/س)، ص 23.

80- الجيلاني الفلاح: الشعب التونسي والتجنس، (م/س)، ص 84.

81- في باب إغراء التونسيين قصد التفرنس، فإن إدارة الحماية قد انتهجت هذه السياسة لكي لا يجنح التونسيون إلى الاستقلال زيادة على منافسة العنصر الإيطالي كما سبق الذكر، فقامت بمنح المتفرنسين امتيازات خاصة هي وقفٌ على الفرنسيين فقط، زيادة على السماح لهم بالزواج من الفرنسيات، ينظر حسن محمد جوهر: تونس، دار المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 1961، ص ص 53-54.

82- الجيلاني الفلاح: الشعب التونسي والتجنس، (م/س)، ص 96.

83- زاهر رياض: الدين والمجتمع على ضوء شهادة الشيخ محمد الصالح النيفر، ومحاضر جلسات جمعية الشبان المسلمين (1939م-1956م)، منشورات مؤسسة التميمي، تونس، 2012، ص ص 9-10.

84- لعل من أسباب تراجع نسبة تجنس التونسيين (بداية من 1924م)، هي الأزمة الاجتماعية التي ألمّت بالبلاد التونسية، زيادة على الأوضاع التي كانت تنبؤ بانفجار الوضع في إطار الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على دول العالم، بالإضافة إلى فتوى التجنيس كما ذكرنا سابقاً ودفن المتجنسين في المقابر الإسلامية..، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنه وقع دفن للمتجنسين في مقابر المسلمين قبل 1924م ولم يحدث ذلك الحراك من قبل مثل الذي حدث تزامناً مع الأزمة الاقتصادية العالمية، وهنا نستشف أن المحرك الأساسي لذلك هي الضائقة التي عرفها التونسيون.

85- في هذا الصدد واجهت فرنسا عدة عقبات في مسألة تجنيس التونسيين، فرفض التجنيس أمر مفروغ منه بالنسبة للشعب التونسي وهو أول العراقل، زيادة على ذلك فإن قوانين التجنيس كانت سبباً في مجموعة من الخلافات والنزاعات بين إيطاليا وفرنسا تجسيدا للمنافسة بينهما قصد الاستحواذ على مناطق النفوذ وعدم تهديد مصالح أي طرف، هذا من جهة، وبين بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، وهذا بسبب سعي هذه الأخيرة إلى تجنيس المالطيين من رعايا الانجليز في تونس زيادة على تجنيس التونسيين مسلمين ويهود، إضافة إلى بقية العناصر الأجنبية الأخرى في المحمية التونسية وهذا استناداً إلى أمر 8 نوفمبر 1921م وقانون 20 ديسمبر 1923م لفتح باب الجنسية أمامهم..، للاستزادة ينظر محمد علي بلحولة: زمن العسر (1930م-1940م) - صفحات مطوية من تاريخ تونس-، (م/س)، ص 53.

86- الطاهر المناعي: المتفقون التونسيون والحضارة الغربية فيما بين الحربين العالميتين (1919م-1939م)، (م/س)، ص 226.

87- بالمقابل فإن سلط الحماية قد استصدرت فتوى توبة المتجنسين قصد كسب نوع من الشرعية في مسألة تجنيس التونسيين، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل هنا عن دافع إصدار فتوى التوبة؟ مما ذكر في أحد أعداد الشهاب نقلاً عن جريدة الزهرة الغراء أن رجال الإفتاء تحت تأثير شيخ الإسلام المالكي الطاهر بن عاشور هم الذين- تطوعوا لله- بهذه الفتوى ولكن حقيقة الفتوى ما هي إلا ترضية لإدارة الحماية الفرنسية وللمتجنسين! ينظر في هذا الصدد مجلة الشهاب، مج 9، ج 7، السنة التاسعة، جوان 1933م، ص ص 324-325.

88- الجيلاني الفلاح: الشعب التونسي والتجنس، (م/س)، ص 104.

89- محمد عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1987، ص 39.

90- مما تجدر الإشارة إليه أن بعض التونسيين من ذوي القلوب الضعيفة والذين سقطوا في فخ التجنس، وقد ضعفوا أمام سياسة التجنس القائمة على الإغراء، وربما يرجع ذلك إلى ألوان التسلط والعنصرية والتمييز التي كان يعيشها التونسيين أمام الفرنسيين وبقية الأجناس الموجودة في تونس، ففي هذا الصدد نذكر مثلا التمييز القائم في تونس على أساس الأجور حيث نلاحظ تمييزا بين التونسيين وغيرهم في الأجر مع التساوي في مدة العمل، بالإضافة إلى ذلك، اللامساواة في دفع الضريبة التي أرهقت كاهل السكان، حيث أنها كانت تفرض على التونسيين دون غيرهم وبألوان متعددة، إلى جانب عدم المساواة في توزيع الميزانية كذلك..، للتدقيق والتفصيل أكثر، راجع علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص ص 21- 22.

91- أمام سياسة فرنسا الرامية إلى تجنيس اليهود، فإن التونسيين قد نشطوا ضد تلك السياسة فدعوا إلى مقاطعة التعامل مع اليهود الذين رضوا بالتجنس بالجنسية الفرنسية وهذا عبر مقاطعة المتاجر اليهودية، الأمر الذي ساهم في رواج التجارة الوطنية، وأكد التونسيين من جهة أخرى على مدى وعيهم بالأخطار المترتبة بهم من طرف سلطات الحماية الفرنسية...، ينظر: صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة 06، 1993، ص 223.

92- Marouane Lajili, la législation coloniale française en matière du domaine de l'état en Tunisie (1881- 1956), pré- Abdesselem Ben Hamida, édition Institut supérieur d'histoire du mouvement national, Tunisie, 2010, p 125.

93- آل عمران: 104.

94- عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي (عصر الإمبراطورية -العهد التركي في تونس والجزائر-)، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 323.

95- لما كان حادث قانون التجنيس 1923م قد أوقع أسوأ تأثير في نفوس التونسيين ذوا القومية العربية المصونة، اجتمع أعضاء لجنة حزب الدستور الوطني وقرروا تأليف وفد يمثل الأمة لمقابلة عميد فرنسا للتصريح بالاستيلاء العام في نفوس الأمة التونسية وبالاعتراض على إدخال قانون التجنيس وذلك بحجة الدين والقومية التي يجب احترامها في بلادها والتصريح بأنه من الواجب على فرنسا الحامية إرضاء الأمة التونسية بمطالبها القومية الحيوية، لاسيما وقد حصل سوء تفاهم بسبب تدخل من لا يحسنون للسياسة اسما، في هذا الصدد راجع صلاح العقاد: السياسة والمجتمع في المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص 130.

96- الجيلاني الفلاح: الشعب التونسي والتجنس، (م/س)، ص ص 120- 122.

97- الأرشيف الوطني التونسي، حافظة 01، ملف 05، ملف فرعي 04، الوثيقة 02، (د ت).

98- حمادي بن حماد: معركة التجنيس، شركة فنون الرسم للنشر، تونس، 1986، ص 67.

99- امتد الصراع بين مد وجزر ردحا من الزمن واستخدمت فيه شتى أنواع السلاح بمعنيها الحقيقي والمجازي، فلا شك أن تصدي الجماهير الشعبية لهذه السياسة كانت تنتهي غالبا بفرض إرادتها وتجريد مشروع التجنيس من مغرباته الخالصة، مما ساهم في إيقاظ الشعور القومي والديني الكامنين في النفوس المشبعة بتعاليم الدين الإسلامي السَّمَح.

100- في هذا السياق، وصلت ردود فعل التونسيين على دفن المتجنسين في المقابر الإسلامية إلى الإضراب والتهكم على سلط الحماية، فمما نجده في هذا الصدد تقرير عن بعض المشادات التي جرت بعد دفن الإدارة الفرنسية لأحد المتجنسين غصبا، وقد وقع على إثر ذلك مشادات كبيرة في فيرفيل (منزل بورقيبة)، حيث انتهت المظاهرات بسقوط العديد من القتلى، بمن فيهم عقيلة رئيسة جمعية المتفرنسين، كما هاجت البلاد وماجت وأفقلت الدكاكين وقابلت فرنسا كل ذلك باحتياطات وأقامت جوا من الإرهاب، ينظر مركز التوثيق الوطني (تونس)، قسم الحركة الوطنية، B-3-37، وثيقة غير مرقمة، بتاريخ 12 ماي 1933م.

101- الأرشيف الوطني التونسي: حافظة 01، ملف 05، ملف فرعي 4، وثيقة 388، (د ت).

102- مركز التوثيق الوطني (تونس): قسم الحركة الوطنية، ب- 3- 37، وثيقة رقم 07، بتاريخ 20 نوفمبر 1923.